الفصل الثانى

المنهج التربوى وقضية التعليم

يتطرق هذا الفصل لدراسة الموضوعات التالية:

- التعليم كأحد دعائم الأمن القومى.
- التعليم قبل الجامعى.
- التعليم الجامعى.

تمهيد:

لم تنل أية قضية فى أى بلد مهما بلغ حجمها أو خطورتها أو أهميتها اهتمامًا يذكر على مستوى الرأى العام، وعلى المستوى الرسمى ما نالته قضية التعليم. فالتعليم هو النقلة الحضارية لكل أمة من الأمم تسعى إلى السمو والرقى. فالدول المتقدمة حققت تقدمها على طريق التعليم، والدول النامية تحاول أن تلحق بركب الدول المتقدمة عن طريق التعليم. ويمكن للفرد الحكم على مستوى تقدم أى دولة من الدول من خلال معرفة نظمها التعليمية، ومن خلال فحص المناهج التى تقدمها تلك النظم.

أيضًا، التعليم هو ملاذ الفقراء وملجأ المساكين لرفع مستواهم الاقتصادى والاجتماعى، لأنه الوسيلة الرئيسة للهروب من الفاقة التى تمسك بأهداب أثوابهم.

كذلك، التعليم هو وسيلة الأغنياء ليزداد ثراؤهم، ولتتسع دائرة نفوذهم، ولتقوى سيطرتهم وهيمنتهم.

التعليم هو الحياة، ولك أن تتخيل حال البشرية دون التعليم.

* ألا يعود الفضل للتعليم بالنسبة لما حققه الإنسان من انتصارات رائعة فى البر والبحر والجو؟
* أكان من الممكن أن يسيطر الإنسان على الطبيعة والبيئة دون التعليم؟
* ألم يساعد التعليم الإنسان فى كبح جموحه وإنقاذه من شر نفسه؟
* ألم يساعد التعليم الإنسان على فهم نفسه وفهم الآخرين؟

* أليست حياة الإنسان الرائعة بكل جوانبها من خير وشر، ومن استقرار وفزع، ومن سلام وحرب مردها التعليم؟

إن التعليم قديم قدم الإنسان نفسه، ففى البدء كانت الكلمة، حيث علم الله آدم، ثم علم آدم ذريته، ثم توالت الأحداث وتلاحقت ليعلم كل جيل الجيل الذى بعده.

وإذا كان الإنسان القديم قد تعلم عن طريق التقليد والمحاكاة، فإن الإنسان الحديث كان أكثر حظًا لأنه تعلم فى المدرسة وفق أسس معينة، ووفق أصول تنظم العلاقات بين جميع أفراد المجتمع المدرسى. ولقد كان التعليم منذ نشأته النظامية له أهدافه المقصودة التى ينبغى أن يقرها المجتمع، ويوافق عليها.

وحتى بدايات القرن الثامن عشر، كان التعليم بمثابة عملية إجتماعية يتحمل المجتمع مسئوليتها بالكامل ليحفظ تراثه، وليضمن نقل ميراثه من المعلومات والخبرات والعقائد وأساليب التفكير، من جيل إلى جيل.

ولكن مفكرى القرن الثامن عشر أضافوا أدوارًا جديدة للتعليم، وحددوا له أهدافًا أخرى يجب تحقيقها، وذلك مثل: تنمية قدرات الفرد، وتطوير مواهبه، وإتاحة الفرصة أمامه كى يضيف خبراته الجديدة، وربما مكتشفاته ومخترعاته إلى التراث بما قد يؤدى إلى إعادة النظر فى التراث بحيث يمكن نقده وتحليله لاختيار الثمين والمناسب، وإهمال الغث وغير المتوافق مع ظروف العصر.

وعلى الرغم من الأدوار الجديدة للتعليم، فإنه ـ وبصورة عملية ـ ظل بمثابة عملية اجتماعية، سواء كان ذلك على مستوى الأسرة، أو الأصدقاء، أو الجيران، أو على مستوى المؤسسات الرسمية للتعليم والإعلام والتثقيف.

ودون الدخول فى جدلٍ أو حوار بين التصورات القديمة التى تعتبر التعليم تكريسًا اجتماعيًا للموروث، وبين التصورات التى ترى أن هدف التعليم المحافظة على الموجود والقائم بالفعل، وبين التصورات التقدمية التى تعتبر التعليم من المساعدات المهمة والرئيسة التى تسهم فى ظهور الجديد ونمائه، يمكننا أن نقول إن

التعليم ينبغى أن يسعى إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الأهداف الإستراتيجية العامة:

١- أهداف إنسانية:

وهى ماترتبط بالفرد الإنسان، وتحقيقها يحقق للإنسان إنسانيته.

٢- أهداف اجتماعية:

وهى ما ترتبط بالمجتمع، وتعمل على استقرار المجتمع بنظمه ومؤسساته، وتسعى إلى تطويره نحو الأفضل.

٣- أهداف اقتصادية:

وهى التى من شأنها أن توفر للمجتمع ما يحتاج إليه من قوى بشرية على مستوى عال من التدريب والكفاءة الفنية والمهنية والحرفية.

أولا: التعليم كأحد دعائم الأمن القومى:

يقوم الأمن القومى لأية دولة من الدول على دعائم ثلاث، هى: التعليم والقضاء والقوات المسلحة. ولقد وضع التعليم فى المقدمة باعتباره مسئولا عن تكوين كل من القاضى والجندى. لذا، فإن إصلاح التعليم فى مصر بات القضية الأولى التى تشغل ضمير ووجدان جميع الناس، وذلك على أساس أن إصلاح التعليم سوف يسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى إصلاح الكثير من الأمور التى يعانى منها مجتمعنا. وبمعنى آخر، فإن استنفار همم الأفراد للعمل الجاد، وإكسابهم السلوك الحضارى والقيم التى فقدنا منها الكثير فى الآونة الأخيرة، واستقامة الكثير من الأمور فى مجالات الاقتصاد والتجارة والسياسة والتربية ذاتها، رهن بإصلاح حال التعليم. إذًا، فإعادة ترتيب البيت المصرى، وإعادة سلم القيم المقلوب إلى وضعه الطبيعى، وفصل الحابل عن النابل، وفرز القيم العظيمة الثمينة عن تلك القيم الغثة الدخيلة على مجتمعنا، وغير ذلك من الأمور المصيرية التى يتوقف عليها تقدم مجتمعنا ورقيه، يشير بإلحاح إلى الحاجة الماسة لإعادة النظر فى نظامنا التعليمى.

إن إصلاح مسار التعليم فى مصر بات مسألة حياة أو موت، ولكن: من أين نبدأ حركة الإصلاح؟ هل نبدأ من مدارسنا الابتدائية التى تهالكت مبانيها وكادت تتساقط على رؤوس التلاميذ، والتى غالبًا لا يجد التلميذ فيها مكانًا يجلس عليه، فيضطر إلى افتراش الأرض، أم نبدأ من جامعاتنا التى اهتمت بالكم على حساب النوع لأنها خضعت لنظام المزايدة السياسية، فأصبحت بذلك معامل لتفريخ الموظفين العاطلين؟

أيضًا، يوجد سؤال آخر لا يقل أهمية عن السؤال آنف الذكر، وهو: ماذا نريد من التعليم؟ إن إجابة السؤال السابق تسهم فى تحديد الوسائل التى عن طريقها يمكن تحقيق الأهداف التى يتم تحديدها. وقد تتمثل هذه الوسائل فى المعلم النابه الكفء، أو الكتاب الجيد، أو المعدات والتقنيات الحديثة، أو المبانى والمعامل المناسبة.

والسؤال: هل لدينا الشجاعة لطرح مثل تلك التساؤلات؟! وإذا طرحنا مثل تلك التساؤلات، فهل لدينا القدرة لتحمل تبعات الإجابة عنها؟

وفى هذا الصدد، يقول (عبد العزيز حمودة): «لقد ظللنا لسنوات نؤكد ضرورة الإصلاح، لكننا فى الوقت نفسه كنا نهرب من محاولة الالتزام بإجابة محددة، خشية أن تغضب مجموعة ضغط أو لا تلقى رضاء أخرى. صحيح أن ذلك الحذر كان مطلوبًا إلى حد كبير فى مواجهة شعارات ترسخت؛ حتى وصلت فى حياتنا إلى أساطير مقدسة لا يستطيع أحد الاقتراب منها أو مواجهتها، لكن التغيرات الأخيرة فى مصر والتوجه الجاد نحو الإصلاح يعيد فرض السؤال فى إلحاح: ماذا نريد من التعليم؟ نحن بحاجة لتحديد فلسفة واضحة المعالم للتعليم. ولابد، قبل الحديث عن أية خطوات للإصلاح، من تقديم رؤية واضحة محدده لما نريده من التعليم. وداخل تلك الرؤية يجب أن نكون أكثر تحديدًا لما نريده من التعليم الأساسى وما نريده من التعليم الجامعى والعالى... إن الإجابة (عن السؤال السابق) ليست سهلة أو بسيطة، اللهم إلا إذا كنا سنطلق بعض التعميمات

والشعارات الوردية المهدئة، ثم إن الإنسان لا يملك إلا أن يتعاطف مع القيادة التنفيذية المسئولة عن التعليم فى مصر فى أى وقت من الأوقات إيمانًا بأن الوزير، أى وزير، لا يملك عصا سحرية يغير بها كل شىء. ولا توجد أمامه لوحة أزرار إليكترونية يضغط على بعضها لتحدث التغيرات المطلوبة بين يوم وليلة. ولكننا على الأقل نملك أن نحدد الأهداف السلبية التى يجب أن نبرزها لنواجه بها الجميع. ليست وظيفة التعليم مثلا، فى أى من مراحله المختلفة، تخريج طبقة موظفين وكتبة، وإلا أصبح من الواجب إغلاق الجامعات والإكتفاء ببعض معاهد السكرتارية لتدريب خريجى المدارس الثانوية لبضعة أشهر، وسوف يكون أداؤهم بالقطع أفضل بكثير من مئات الآلاف من الموظفين والكتبة الذين يملأون دوائر الحكومة ومصالحها دون أن يفعلوا شيئًا. وهم الطبقة نفسها أو الفئة التى تحتاج، فى أية خطط جادة للموارد البشرية، إلى إعادة تدريب حقيقى يعيد تحويلهم أو توجيههم إلى أعمال منتجة»[1].

حقيقة لقد لمس (عبد العزيز حمودة) الواقع لمسًا مباشرًا، فنحن ننادى بضرورة الإصلاح ولا نعرف سبيله، ولا نمشى فى طريقه. أيضًا، نحن نطلق صرخات عالية صاخبة غاضبة إذا تأخر الإصلاح، ولكننا نخشى أن نبدأ فيه خشية الفشل والإخفاق. كذلك، لم تعد نسبة كبيرة من الناس تتعاطف مع المحاولات الجادة لإصلاح التعليم، بسبب فقد الثقة فى القيادات التنفيذية المسئولة عن التعليم فى مصر. أيضا، بسبب البطالة الحقيقية أو المقنعة على حد سواء، فقد التعليم مصداقيته كاستثمار له مردوداته الايجابية للمتعلمين.

ثانيًا: التعليم قبل الجامعى:

بادئ ذى بدء، ينبغى أن نعترف صراحة بأن القوة والثروة الحقيقيتين لأية أمة عظيمة لا تعود إلى قوتها العسكرية وإمكاناتها الطبيعية، وإنما تكمن فى القوى البشرية لها. إن هذه القوى تسهم وتعمل فى بناء الجيش القوى، واستغلال الإمكانات الطبيعية، وفى زيادة الإنتاج، ذلك بشرط أن يتم إعداد

هذه القوى بحيث تستطيع أن تتحمل مسئوليات الأعمال التى تلقى على عاتقها.

لذا، تحرص الدول الغنية والفقيرة على حد سواء على تأهيل أفرادها للعمل المنتج من خلال التعليم والتدريب، وهى بهذا تستثمر قدراتهم أفضل استثمار، وتؤهلهم فى الوقت ذاته لتحمل مسئولية العمل القيادى فى المستقبل.

وينبغى إدراك أن عملية تأهيل الأفراد ليست بالعملية الاعتباطية أو السهلة، وإنما لها أصولها وقواعداها العلمية. فالتأهيل هذا يقوم على تخطيط واع لمفهوم القوى البشرية وأهميتها فى التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الإنتاج كمًا ونوعًا. لذا، يتوقف نجاح التخطيط للقوى العاملة على مدى توفر وموثوقية البيانات والإحصاءات الخاصة بهذه القوى فى الماضى والمستقبل. أيضًا، ينبغى أن يراعى عند التخطيط الاعتبارات والمتغيرات المتوقعة، لما لها من تأثير مباشر على تقدير الاحتياجات المستقبلية من القوى البشرية، ولارتباطها بتحديد سوق العمالة وخلق فرص العمل فى المستقبل.

إذا كان هذا عن الإعداد والتأهيل فى أى مجال من المجالات، فماذا عن التعليم النظامى المقصود فى مدارسنا؟

تتحمل العملية التعليمية مسئولية توفير القوى العاملة المدربة والكوادر الفنية والعلمية والإدارية، التى تحتاج إليها عمليات الإنتاج والنمو التكنولوجى وتطوير الخدمات وإدارة المشروعات والمصانع.

ومن ناحية أخرى، تقوم إستراتيجية التعليم فى مصر على حق كل إنسان فى التعليم، وينص الدستور على استيعاب كل الملزمين بالتعليم الأساسى.

ولكن، طبقًا لإحصاءات وزارة التربية والتعليم سنة ١٩٨٦، كانت نسبة عدد التلاميذ ممن بلغوا (٦) سنوات، ولم يجدوا أماكن لهم فى فصول الصف الأول العالية الكثافة والمزدحمة، تمثل ١١٪ من مجموع عدد التلاميذ فى هذا العمر (١,٣٠٤,٥٠٠)، أى أن نحو مائة وأربعين ألف تلميذ لا يجدون مكانا فى

الفصول. ويمثل هذا العدد فاقدًا حقيقيًا يسهم فى زيادة حجم الأمية فى مصر.

إن من يستقرئ الأحداث يمكنه أن يحكم بأننا سنواجه قريبًا كارثة تعليمية عظيمة الشأن، وذلك لأن التعليم الذى كان أداة الدول النامية لحل مشاكلها بات نفسه مشكلة معقدة، تضاف إلى العديد من المشكلات التى تعانى منها تلك الدول المتخلفة. ولكن: كيف وصل الأمر إلى هذا الحد من التردى والهبوط؟

ومن ناحية أخرى، تقول الأرقام التى جاءت بتقرير عن التعليم فى البلاد العربية «عدد سكان الوطن العربى يقدر حاليًا بنحو ٢٢٠ مليون نسمة، سيصل إلى ٣٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠، وعدد الذين فى مقاعد الدراسة يقدر حاليًا بنحو ٨٥ مليونًا، سيقفز إلى ١١٠ ملايين نسمة عام ٢٠٠٠ ثم يقفز مرة أخرى إلى ١٣٠ مليونًا عام ٢٠١٠، أى أن حجم ما يجب تعليمه بعد عشرين عامًا يوازى تمامًا حجم كل سكان الوطن العربى، منذ ١٥ عامًا مضت. وبمعدلات الإنفاق الحالية نفسها، فإن الأمة العربية ستحتاج إلى ١٠٠ مليار دولار سنويًا لتعليم هذه الأعداد الغفيرة من أبنائها فى مطلع القرن القادم»[٢].

إن دلالات الأرقام السابقة تعنى أن الدول العربية سوف تخسر لأنها تنفق أموالا طائلة على تعليم هزيل لا يؤهل الخريجين إلى أى عمل منتج أو خلاق وإنما يعدهم لتوظيف عقيم ليست له إنتاجية حقيقية، ويمثل عبئًا إضافيًا على ميزانية تلك الدول.

إذا كان ما تقدم هو حال الدول البترولية، فما بال حالنا فى مصر، حيث يتزايد عدد السكان سنويًا بمعدل يتراوح بين ١,١ مليون نسمة، ١,٣ مليون نسمة تقريبًا، وحيث تتناقص فرص العمل أمام الشباب بسبب الظروف المفروضة علينا أو التى قيدنا بها أنفسنا.

قضية التعليم قبل الجامعى فى مصر:

وعلى الرغم من أن قضية تطوير التعليم فى مصر وتحديثه قد نالت فى

السنوات الأخيرة قدرًا كبيرًا من الرعاية والإهتمام، فإن معالجة هذه القضية قد «عانت طويلا مما تعانيه أغلب القضايا الأخرى من الفجوة بين الفكر والفعل، وبين مشروعات الفعل ودائرة الممكن لنصل فى نهاية هذا (التفاعل المتسلسل) إلى الفجوة الأكبر بين الواقع المرفوض والأمل المنشود»[٣].

والسؤال: ما الواقع المرفوض، وما الأمل المنشود؟.

دعنا نجيب الآن عن الشق **الأول** من السؤال، ونقول ما أكثر ظواهر ذلك الواقع المرفوض. فمثلا، مشكلة **تسرب التلاميذ** فى مرحلة التعليم الأساسى تمثل إهدارًا كبيرًا للموارد المالية والطاقات البشرية. وترجع أصول هذه المشكلة إلى تدنى الإمكانات المادية لبعض التلاميذ، وإلى عدم توافر المدارس والمؤسسات التعليمية الكافية فى المناطق الريفية والنائية.

وعلى صعيد آخر، على الرغم من أن التغير سمة أصيلة للحضارة البشرية، فإن التغير المتلاحق السريع أدى إلى صعوبة نجاح نظامنا التعليمى فى التكيف مع المعدل الذى يتم به هذا التغير. ولقد ترتب على ما تقدم حدوث أزمة التعليم التى تتمثل أهم أبعادها فى فائض الخريجين، وتغير اتجاه الهجرة، والتضخم، والثورة التكنولوجية، والتزايد الكبير للمعرفة، والانفجار السكانى، وعدم الاستقرار السياسى.

كذلك، يمثل الخلل الذى حدث فى عقليتنا القومية، أحد مظاهر الواقع المرفوض. لقد اختلطت الأمور وتداخلت بسبب ذلك الخلل لدرجة أن المتغيرات المادية أصبحت تؤثر على المعنويات، وباتت المتغيرات المعنوية تؤثر على الماديات.

أيضًا، من مظاهر الواقع المرفوض، ذلك الصدام الذى يحدث كل يوم وليلة بين بعض أصحاب المصالح والنفوذ من التربويين ممن يفترض نظريًا أنهم من أصحاب الدعوة للتنوير. فعلى سبيل المثال، قد يستغل بعض ذوى المناصب العالية بوزارة التربية والتعليم السلطات، التى تكفلها لهم وظائفهم فى حجب أو

تزوير بعض الحقائق عن الوزير، أو عن السلطات التشريعية والتنفيذية، ويحدث الصدام عندما تتكشف الأمور على حقيقتها.

أخيرًا، من المظاهر الخطيرة للواقع المرفوض، الفكرة السخيفة التى أدعت بأننا نطور مناهجنا. الواقع، إن عملية تطوير المناهج فى التعليم العام لم تحدث من قريب أو بعيد، والذى حدث هو إعادة توزيع المقررات على الصفوف الدراسية، مع إضافة بعض الموضوعات التى كان يتم تدريسها فى المرحلة الجامعية!!.

والآن، نعود إلى إجابة الشق الثانى من السؤال، وهو: ما الأمل المنشود؟

أقول مهما كانت صورة الواقع حالكة السواد، فالأمل مازال موجودًا. فالشمعة، حتى وإن كان ضوؤها خافتًا، فإنه يبدد الظلام البهيم. وبعامة، لا توجد مشكلة دون حل مهما كانت درجة صعوبتها أو مستوى تعقيدها، وذلك لأن العقل البشرى بما أعطاه الله من قدرات، يستطيع وضع الحلول المناسبة لأية مشكلة يقابلها أو يتصدى لها.

وقبل طرح أى تصور لحل مشكلة التعليم قبل الجامعى فى مصر، ينبغى أن نتعرض لعلاقة التعليم بالمفاهيم الأخرى ذات الصلة الوثيقة به. أيضًا، لأن التعليم أصبح قضية قومية تهم جميع أفراد الشعب بلا استثناء، فينبغى عرض الآراء التى تصدت لموضوع التعليم، والتى تعبر عن آراء المثقفين ورجل الشارع على حد سواء.

«١» التعليم والثقافة:

أوضحنا فى مواقع سابقة أن نظام التعليم فى مصر، يعانى من الفشل، فى بعض جوانبه، مثل: إعداد الإنسان المثقف الذى يتمتع بالوعى، بمعنى أن نظامنا التعليمى غير قادر على تخريج الإنسان المثقف. أيضًا، أوضحنا أن أحوال التعليم المتردية تنعكس آثارها المباشرة على مستوى ثقافة الشباب الذين يصرخون فى وجوهنا بأصوات عالية قائلين: «لقد أصبحنا بلا أساتذة. . . إننا نبحث لنا عن

قدوة ومثل أعلى فلا نجد. . . . أين القيادات الفكرية التى ينبغى أن نتعلم منها ونحتذى بها».

إن هؤلاء الشباب لصادقون فى قولهم السابق، فبعض القيادات الفكرية فى مصر بسبب الضغط المادى المفروض عليها تركت الفكر، واتجهت إلى ممارسة الأعمال التى تدر أموالا طائلة. فبدلا من أن تناقش هذه القيادات القضايا الفكرية التى تهم الشباب، وبدلا من أن تكتب للشباب رفيع الأدب، ورقيق الشعر، وجميل الخواطر، اتجهت بكل طاقاتها إلى التجارة وأعمال السمسرة. أيضًا، آثرت بعض القيادات الفكرية السلامة، وتقوقعت على ذاتها، لأن المناخ العام للشارع المصرى يتسم الآن بالإرهاب، بحيث أصبح من السهل والممكن جداً أن تكال الاتهامات وتختلق الفضائح لكل صاحب فكر جديد ومتطور، ولكل من يريد أن يطل برأسه على العالم الخارجى. ولقد وقفت السلطة أحيانًا موقف المشاهد لما يحدث فى الشارع المصرى، على أساس أن إحترام حرية الرأى مكفولة للجميع، وعلى أساس عدم مناصرة توجه على حساب آخر.

وفى كلتا الحالتين السابقتين، فذلك ليس بالمناخ الصحى الذى يستطيع فيه المفكر أن يقول ما عنده، أو أن يدلى بدلوه فى الآراء المطروحة للمناقشة. وباختصار، لا يمكن للمثقف أن يجد له مكانًا تحت الشمس فى هذا الجو الملوث. ولقد ترتب على ما تقدم اتجاه الشباب إلى الكتب الصفراء، أو إلى المدعين بأنهم أصحاب فكر وثقافة، أو الجرى وراء ملاهى الحياة وملذاتها، أو إدمان الخمور والمخدرات والسموم البيضاء.

وعلى صعيد آخر، أسهمت المدرسة دون قصد فى التعتيم الفكرى الذى يعيش فيه الشباب حاليًا. لقد انكمش دور المدرسة فى تثقيف التلاميذ. «فشتى ألوان النشاط الثقافى تكاد تكون معدومة، إذ تحولت الرحلات الثقافية إلى المناطق الأثرية أو المتاحف أو دور المسرح الجاد أو إلى الأوبرا مثلا، إلى رحلات مشتريات (بورسعيد). ونحن لا ننكر الحاجة إلى هذا النوع من النشاط الترفيهى أو التجارى، ولكن مفهوم الرحلة المدرسية الثقافية قد اهتز واختلط، ولا أعرف

كيف يعود كما كان. والمكتبات المدرسية قليلة وفقيرة ولا يؤمها السواد الأعظم من الطلبة ممن أدمنوا برامج الشاشة الصغيرة، أو ممن تقعد بهم اللغة العربية عن قراءة أمهات الكتب... وأما النشاط الفنى فى المدرسة والجامعة فهو محدود كما وكيفًا ولا يتناسب على الإطلاق مع أعداد الطلبة الهائلة، وكل عام يطل علينا برأسه غول أسمه الثانوية العامة كأنما ليأخذ الطلبة على غرة، وكأنما لم يكن الطلبة يتوقعون وصوله، وهم يتدحرجون إلى عام دراسى! وقس على ذلك شتى ألوان النشاط المدرسى والجامعى الذى لا يصب صبًا مباشرًا فيما يسمى بمناهج الدراسة»[٤].

ولكي يكون للمدرسة دورها الفعال فى التصدى للمشكلة السابقة، يجب التركيز على الجانب الكيفى من التعليم وتطويره. ويعنى ما تقدم أنه آن الأوان الآن كى ننظر إلى البرامج الدراسية نفسها نظرة فاحصة وناقدة، كى نحذف منها الحشو الذى لافائدة منه أو طائل. إن المعلومات الجزئية والثانوية التى قد توجد بالمقررات ربما تخل بمبدأ التكامل المعرفى أو قد تحققه، ولكنها بالتأكيد تزحم رأس التلميذ دون أن تسهم فى إدراكه للحقائق العامة والقوانين الموضوعية التى تحكمها. وبعامة، فإن ازدحام المنهج بتفصيلات لا داعى منها، ويمكن الاستغناء عنها دون أن يتأثر البناء الهيكلى للمنهج، ودون حدوث أى خلل منطقى للمادة المعروضة، يعنى ببساطة إهمال الهدف الرئيس من التعليم، وهو الهدف الذى يعنى ببناء عقلية مثقفة واعية قادرة على التفكير العقلانى، وقادرة أيضًا على التحليل والكشف عن الدلالات ومواصلة التعلم.

ونحن هنا نلفت النظر إلى أن الدعوة السابقة لا تعنى من قريب أو بعيد تخفيف المواد الدراسية أو تخفيض عددها بحجة رفع بعض المعاناة عن التلاميذ، ولكنها تعنى وضع الأمور فى نصابها بحيث يوجه الاهتمام لما يثبت فائدته فى بناء مستقبل التلاميذ.

أيضًا، نحن نحذر من مغبة السقوط فى مأزق، وارتكاب خطأ قاتل، ألا وهو

النظرة المتدنية للعلوم الإنسانية والاجتماعية. فنحن نلاحظ أن أية دعوة لإصلاح التعليم وتطويره تتضمن ضمن ما تتضمن الدعوة إلى حذف كل ما هو هامشى وثانوى ليحل محله العلوم النفعية، فنجد أن البتر يكون من نصيب العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتكون الإضافة من نصيب العلوم البحتة، بحجة ارتباط الأخيرة بالنواحى العملية التى يحتاج إليها الإنسان. إن المفهوم السابق لهو خاطئ على طول الخط، وبالغ الخطورة، لأن العلوم الإنسانية والاجتماعية لها دور عظيم الشأن فى بناء الإنسان نفسه. وعليه، فإن الزعم بأن العلوم الإنسانية والاجتماعية علوم غير نفعية، أى لا تؤدى إلى عائد اجتماعى مباشر أو إلى مردودات مادية ملموسة، تتمثل فى شكل زيادة ظاهرة فى إعداد الخبرات التى تساعد على زيادة الإنتاج أو تحسين نوعيته، لهو زعم باطل، وليس له أساس من الإعراب، ويفتقد لمصداقيته، ويمكن تفنيده بسهولة. دعنا نسأل أنفسنا: أيهما أهم الإنسان أم الإنتاج؟ أليس الإنسان هو الذى يصنع الإنتاج؟ وما العائد علينا إذا فقدنا الإنسان بحجة زيادة الإنتاج؟ ألن نخسر كل شىء إذا خسرنا الإنسان وفقدناه؟.

تأسيسًا على ما تقدم، ينبغى أن تتبنى التربية فى مصر الإتجاه التكاملى بين العلوم المختلفة، إذ تشير نتائج البحوث إلى فاعلية إدماج العلوم الإنسانية والاجتماعية فى خط التطوير التكنولوجى المستقبلى، لما لهذا الإدماج من دور كبير فى زيادة الإنتاج نفسه، وفى تصميمات السلع المختلفة الموجهة إلى أسواق الدول المختلفة، وفى إنتاج نوعيات متباينة للسلع الواحدة، وفى غير ذلك من الأدوار المهمة التى تخدم غرضًا واحدًا هو سعادة ورفاهية ورخاء الإنسان، ومن ناحية أخرى، فإن الاتجاه التكاملى بين العلوم المختلفة يسهم فى تثقيف الإنسان وفى زيادة زاده ورصيده من شتى ألوان المعرفة، كما أنه يمد الإنسان بالقيم التى يثرى بها نفسه، بصرف النظر عن البيئة التى يعيش فيها وعن العالم الروحى الذى يعيش فيه..

٢. التعليم والتنمية:

لقد كان لعدم الترابط بين التعليم وخطط التنمية آثاره السلبية على العملية التربوية. فمن غير المعقول إبعاد التعليم عن الحياة العملية، وعدم التنسيق بين المناهج وحاجات المجتمع الفعلية، والحياة التى يعيشها التلاميذ بعد التخرج، على الرغم من أن التعليم يعد فرعًا من فروع العمل الاجتماعى لإنتاج النوعيات المختلفة من القوى العاملة.

ومن المفروض نظريًا أن المناهج التى تقدمها المدرسة، لها النصيب الأكبر فى توفير احتياجات المجتمع من القوى المؤهلة المدربة، التى تحقق له ما يصبو إليه من أهداف اقتصادية واجتماعية.

وفى مصر، حيث ما زالت الزراعة تمثل جانبًا مهمًا من الجوانب التى تقوم عليها التنمية الاقتصادية. لذا، ينبغى أن تكون المدارس فى المناطق الريفية بجانب الحقول، وفى مواقع الإنتاج الزراعى. وينبغى أن يتحمل مسئولية التدريس فى تلك المدارس معلمون أكفاء، مع مراعاة زيادة عدد المعلمات فيها ضمانًا لإجتذاب التلميذات للدراسة.

ومن ناحية أخرى، ينبغى تطوير المناهج بما يسهم فى رفع مستوى وكفاءة الإنتاج الزراعى. وعليه، يجب وضع المناهج التى من خلالها يستطيع التلاميذ ممارسة التربية الزراعية العملية والصناعات الريفية وتربية الحيوان وخدمة البيئة والنهوض بها، والتعرف على مصادر الثروة وإمكاناتها فى المجتمع، والتعرف على المشكلات الزراعية والاقتصادية والاجتماعية التى تحول دون إعداد الزراعيين المزودين بالمعلومات النظرية والعملية. أيضًا، يجب أن تتضمن المناهج ما يخدم قضية تطوير أسلوب العمل الزراعى، وما يخدم فكرة توسيع التصنيع الزراعى بشكل يحقق على المدى الطويل ارتباط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضارة بتنمية الإقتصاد الزراعى. كما يجب أن تربط المناهج العاملين بالزراعة بالأرض، بدلا من الاتجاه للعمل فى المجالات الأخرى، وبذا يمكن الحد والسيطرة على الهجرة من الريف إلى الحضر.

وعند تطوير المناهج لربطها بخطط التنمية، ينبغى أن ننفتح بلا حرج على الفكر التعليمى العالمى كله كنتاج عام للبشرية عبر التاريخ السحيق، مع مراعاة أن هذا الإنفتاح لا يعنى الذوبان فى تجربة بعينها، ونسيان هويتنا. وعلينا إذًا أن نأخذ بالفكر التعليمى الجديد، الذى يهتم بالتفرد وبالثقافات الخاصة بشكل جيد، لما لهذا الفكر من دور فعال فى إنماء الخطط التنموية.

أيضًا، فإن مصر فى سبيلها لبناء قاعدة صناعية كبيرة، وذلك يتطلب ربط التعليم بواقع المجتمع وأهدافه. ويتطلب تحقيق ما تقدم وجود فلسفة تربوية نابعة من واقعنا، وتسترشد فى الوقت ذاته بالفكر التربوى العالمى، كما سبق أن نوهنا إلى ذلك، بحيث يمكن على ضوء هذه الفلسفة ربط التعليم بواقع المجتمع وأهدافه، وتحقيق التوازن بين التعليم النظرى والتعليم المهنى. إننا فى أشد الحاجة لبناء قاعدة صناعية، وذلك يستوجب إعداد الفنيين المتخصصين والعمال المهرة من خلال مناهج يتم إعدادها لتحقيق هذا الغرض. وعليه، ينبغى أن تتضمن المناهج بعض الجوانب المسهمة فى إعداد القوى العاملة المدربة والكوادر الفنية والعلمية والإدارية اللازمة لعمليات الإنتاج والنمو التقنى وتطوير الخدمات وإدارة المشروعات والمصانع، وكل ما له علاقة بالتنمية الصناعية والتكنولوجية.

لقد برزت الآن قيمة التربية لدورها الأساسى فى عملية الإنتاج، ولإسهامها المباشر فى تشكيل أنماط جديدة للإنسان، تقوم على استغلال أقصى قدراته وإمكاناته الذهنية.

إن ما تقدم يتوافق تماماً مع مفهوم التخطيط الشامل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الشاملة، وذلك لأن التخطيط الشامل يتضمن العمل على تكوين الرأسمال البشرى الإستراتيجى، المتمثل فى تخريج الأفراد المؤهلين والمدربين فى المجالات المختلفة، وتلك هى الوظيفة الأساسية للتربية لبناء المجتمع وتحقيق قوته الاقتصادية.

والسؤال: كيف نحقق فكرة التربية من أجل التنمية؟

لقد ترتب على تطور مفهوم التربية خلال النصف الأخير من القرن العشرين تطوراً مناظراً فى مهمة وأهداف مناهج التعليم، بما يتلاءم مع روح العصر، وبما يتواكب مع الثورة العلمية والتكنولوجية المذهلة، التى نقف أمامها مشدودين من ضخامة حجمها وسرعة نمائها.

وكنتيجة لما تقدم، تأكدت الرابطة المتينة بين التربية وبين الاقتصاد. لذا، اعتبر علماء التربية أن العمل هو بمثابة نشاط اجتماعى فعال، تنتج عنه القيم المادية والروحية فى المجتمع. وعليه، فإن التخلف الفكرى والتربوى لهو نتيجة متوقعة وطبيعية للتخلف الاقتصادى.

ولقد كان (جون ديوى John Dewey ١٨٥٩-١٩٥٢) من الرواد الأوائل الذين آمنوا بالاتجاه السابق (الاتجاه النفعى)، لذا رفض الفكرة القائلة بأن المعرفة مكافأة تصل إلى المتعلم من مصدر خارجى، وبذا يكون (ديوى) رفض فكرة (التعليم السلبى) التى ظلت سائدة من أيام (أفلاطون). ويرى (ديوى) أن المعرفة مكسب يحققه المتعلم من خلال ما يبذله من جهد، وبذا أرسى قواعد مبدأ إكتساب المعرفة من خلال العمل، الذى يقوم على أساس أن المعرفة رغم أنها الوسيلة التى من خلالها يمكن للإنسان تحقيق النجاح، فإنها لا تبقى حقيقة مطلقة؛ لأن نظريات العلم فى حد ذاتها قابلة للتغيير والتعديل. ولقد ترتب على ما سبق النظر إلى المعرفة كقوة تساعد الإنسان على مواجهة البيئة والسيطرة عليها، وتساعده على التكيف مع الحياة الإجتماعية من لحظة مهده إلى ساعة لحده، ويتم ذلك من خلال عمليات تجريب وتعديل مستمرة. ما دام الأمر كذلك، ينبغى أن يكون هدف التعليم، تحسين البيئة والحياة الاجتماعية للإنسان، وبذا يكون التعليم عملية إنتاجية، ويكون العاملون به من العمال المنتجين.

ولكى يكون التعليم عملية إنتاجية، ينبغى أن تكون اتجاهاته وتطلعاته

تقدمية بحيث يكون فى خدمة القضايا المستقبلية المتوقعة. إذًا، ينبغى أن يتخلص التعليم بدرجة ما من الاتجاه المحافظ الذى يوجه جل اهتمامه نحو الأوضاع القائمة.

وبعامة، إذا نظرنا إلى التربية كفن يسهم فى صناعة الإنسان، فذلك يعنى أهمية إختيار أفضل الخبرات، وأكثرها فاعلية، ليتعلمها هذا الإنسان، لأنه بقدر وبجودة ما نعطيه اليوم سوف يعطى المجتمع فى المستقبل. إذًا، يجب أن نغرس فى المتعلم صفات إدراكية وعقلية وخلقية تجعله يستطيع التأثير تمامًا أو بدرجة كبيرة فى الظروف والمواقف التى تصادفه، وتجعله أيضًا قادرًا على التصدى للمشكلات التى قد تنجم نتيجة التطور الاجتماعى وحلها بالأسلوب العلمى. أيضًا فإن نماء المجتمع اقتصاديًا وثقافيًا يرتبط بمدى تنمية الطاقات الذهنية والإبداعية وتربية الذوق الجمالى عند الإنسان.

من المنطلقات آنفة الذكر، فإن فكرة التربية من أجل التنمية تتحقق من خلال الفهم الجديد المتطور لغاية التربية ووسائلها، ومن خلال وضع تخطيط تربوى يتلاءم مع روح العصر، ويراعى فيه الآتى:

* التحديد الدقيق للأهداف التربوية التى يسعى المجتمع إلى بلوغها.
* التوفيق بين تطلعات المجتمع وإمكاناته المادية وقدراته البشرية.
* تحقيق الترابط والتزامن بين التنمية البشرية والموارد الطبيعية للبلاد.
* أخيرًا، ربط المنهج التربوى عضويًا بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتطلب ذلك التنسيق بين كافة المؤسسات والأجهزة المعنية.

خلاصة ما سبق، ينبغى لتحقيق فكرة التربية من أجل التنمية أن يتكامل التخطيط التربوى والاقتصادى، على أساس أن ذلك يوثق الرابطة بين الإنسان ومستقبله، ويحدد أبعاد العلاقة بينهما.

ولكن خطورة فكرة التربية من أجل التنمية قد تتمثل فى جعل غاية سياسة

التعليم هى ربط التلاميذ بإنتاج البيئة من زراعة وصناعات يدوية ومنزلية. وبذا يرتبط الأبناء فى أغلب الأحوال بالمهن أو الحرف التى يمارسها آباؤهم، وكنتيجة لذلك لا يستطيع ممارسة المهن العليا إلا أبناء القادرين.

حقيقة أن الاتجاه السابق يسهم فى محو أمية الفقراء، وله دور فعال فى رقى تكنولوجيا الإنتاج، إلا أن دوره يعد محدودًا جدًا بالنسبة لتغيير نمط الحياة فى الريف أو المدينة، وبالنسبة لتعديل الهياكل الاجتماعية والطبقية المتوارثة.

وعلى الرغم من أن ربط تعليم التلاميذ بإنتاج البيئة له دور فى تنمية الإنتاج التقليدى ورفع مستوى الصناعات البسيطة المحدودة، إلا أن خطورة هذا الربط تكمن فى الحد من الثورة الصناعية الحقيقية، وفى محاولته الإبقاء على أنماط الحياة التقليدية وهياكلها، حتى لا تحدث تغييرات حقيقية بالنسبة للقيم الهابطة السائدة.

إن التعليم الذى يهتم بالإنتاج، وليس فيه مكان لعلم يدرب العقل على التفكير، أو يرقى إلى المعرفة النظرية، أو ينمى الشعور بالمواطنة أو بالحقوق والواجبات المدنية والسياسية أو بالقلق الاجتماعى أو الاقتصادى، لهو تعليم يحمل بين طياته ردة للخلف، ولن يأتى بجديد لأنه دعوة بديلة عن دعوة التصنيع القومى. وحاليًا، توجد نغمة عالية النبرات تدعو إلى سد منافذ التعليم النظرى، وتوسيع منافذ التعليم العملى أو التطبيقى لحاجة المجتمع إلى أصحاب المهارات اليدوية.

ويشوب الدعوة السابقة النقص فى الرؤية السياسية والاجتماعية والانسانية، وتحفها مخاطر جسيمة وعظيمة الشأن. إن توجيه التعليم فى المسارات التطبيقية على حساب تنمية المدارك العقلية يجعل الاتجاهات الشمولية غيبية كانت أو وضعية تستشرى بدرجة كبيرة. أيضًا، فإن المجتمعات التى يفصل فيها العلم عن الديمقراطية، ويستغنى فيها بالدربة الفنية عن الثقافة الإنسانية، وتتميز فيها

المعرفة التطبيقية عن المعرفة النظرية، لهى أرض خصبة تترعرع فيه القيم الديكتاتورية، وينزع أفرادها إلى العنف، ويعتمدون على الحلول العاطفية أو الغريزية السهلة فيما يصادفونه من مشكلات. وباختصار، فهى مجتمعات المواطنين الفاشلين.

وعلى ضوء المرتكزات التالية:

* عقل الإنسان عضو كسائر أعضاء الجسم، إن كف الإنسان عن استعماله فقد وظيفته أو ضمر.
* إن تكامل المعرفة يحمى الإنسان من ضيق الأفق الشديد الذى يتولد عن التخصص الدقيق، وتجعله قادراً على التمييز والاختيار الحر.
* تتفشى الخرافات بين الأميين، وتتفشى الدعوات السياسية والاجتماعية الساذجة بين أنصاف المتعلمين.

ينبغى أن يكون التعليم قبل الجامعى هو الوعاء الواسع للمعرفة المتكاملة؛ حيث تتجاور العلوم والآداب والفنون فى تكوين هرمونى رائع، وحيث يتدرب عقل الإنسان على التفكير العلمى؛ مما يساعده على اكتساب القيم الصالحة الجديدة وعلى فرز الثمين عن الغث فى القيم الموروثة، وحيث يكتسب الإنسان أصول المواطنة الصالحة مع أقرانه فى الزمان والمكان، وحيث تشحذ قدرات الإنسان على الإختيار الحر، وبذا يستطيع أن يقرر مصيره بنفسه، ويكون له السيادة العاقلة على النفس وعلى الطبيعة.

«٣» التعليم والديمقراطية:

يقوم التعليم التقليدى على أساس التلقين ونقل تجارب الماضى للاستفادة منها، بينما يعتبر التعليم التقدمى فنًا له دوره الفعال فى خلق المقدرة عند المتعلم ليبحث، ويبتكر، ويبدع، ويدرك لزومية وأهمية التفاعل مع ظروف العصر، ويتطور ويطور فى هذه الظروف.

ونلاحظ أن البون شاسع بين المعنيين السابقين. فالمعنى **الأول** يقوم على ديكتاتورية مقصودة أو غير مقصودة من المعلم على أساس أنه مصدر المعرفة للمتعلمين، الذين يقتصر دورهم السلبى على استماع ما يقوله المعلم، أو فى أحسن الأحوال مناقشته فى بعض ما يقوله. أما المعنى **الثانى**، فيقوم على ديمقراطية الموقف التدريسى، حيث يمارس المتعلم بعض الأنشطة، ويكون له رأيه فيما يعرض عليه، وفيما يدرسه. كما أن الموقف التدريسى فى الحالة الثانية يتيح الفرص أمام المتعلم كى يفكر، ويستغل أقصى طاقاته الذهنية والعقلية فى الأعمال التى يقوم بها طواعية أو يكلف بها.

تأسيسًا على ما تقدم، يتطلب التعليم التقدمى نوعية خاصة من المعلمين يتم إعدادها وفق أساليب وطرائق بعينها، بحيث تؤمن إيمانًا راسخًا بأهمية وجدوى قيام الموقف التدريسى على أسس ديمقراطية.

والسؤال: هل تقوم كلياتنا ومعاهدنا المسئولة عن إعداد المعلم بإعداد المعلم الديمقراطى قولا وفعلا؟ وبمعنى آخر، لقد بدأنا فعلا خطة طموحة لتطوير التعليم من حيث نظام الامتحانات وتحديث المناهج، فهل فى مرحلة إعداد المعلم قد راعينا فى برامج الإعداد ما يضمن توفير المعلم الديمقراطى المؤهل لإنجاح الهدف الطموح السابق؟

إن المعلم الديمقراطى ليس هو المعلم التقليدى الذى عهدناه كنموذج للقدرة العالية على تحصيل العلم وتوصيل المعلومة، ولكنه المعلم المثقف الراغب فى مواصلة تحصيل العلم ومتابعة تطوراته، والقادر على تفجير ملكات الخلق والإبداع عند تلاميذه. إذًا، يمكن القول بدرجة كبيرة من الثقة أن كلياتنا ومعاهدنا تمنى يومًا بعد يوم بالفشل الذريع فى مجال إعداد المعلم الديمقراطى، وذلك ما سيتم توضيح أسبابه عند الحديث عن التعليم الجامعى.

ومن ناحية أخرى، تقوم إستراتيجية التعليم فى مصر على حق كل مواطن فى التعليم، وإتاحة الفرص التعليمية أمامه ليختار ما يتناسب وقدراته

التحصيلية والعقلية، وترتكز هذه الإستراتيجية على عدة أسس ديمقراطية، تتمثل فى الإيمان بقيمة الفرد لذاته واحترام إنسانية الإنسان، مع التسليم بوجود الفروق الفردية بين الأفراد. كذا، الثقة فى ذكاء الفرد وقدراته على التفكير والتمييز والتعميم والتحليل والتركيب والاستنتاج، مع ضرورة ضمان مستقبل آمن له.

والسؤال: هل أسهمت هذه الإستراتيجية التعليمية التى تقوم على أسس ديمقراطية بحتة فى تكوين عقليتنا القومية؟

إن المستقرئ لطبيعة ما يحدث فى المجتمع المصرى يجزم بوجود خلل فى عقليتنا القومية، فهناك من ينادى بالفكر الأصولى حفظًا على التراث الثقافى دون أخذ الحاضر أو المستقبل فى الاعتبار. وهناك من يرى أن الماضى قد عايشه وعاشه أفراده، لذا ينبغى عدم إهمال الحاضر لحساب ماضٍ ولى وفات، وإنما يجب فهم الحاضر، والتطلع للمستقبل. وفى ظل التباين فى الأفكار التى تحملها وتتضمنها التيارات المختلفة، أصبحت العقلية المصرية حائرة، قلقة، متوترة، غير قادرة على فهم أسباب ما يحدث من حولها، ولا تستطيع أن تجزم ما إذا كانت تنتمى لهذا التيار أو ذاك. وعلى الرغم من المناخ الديمقراطى الذى تعيشه البلاد، فإن عقليتنا القومية تكاد تفقد هويتها، فلم تعد لديها القدرة على نقد ومراجعة المعلومات والأفكار والتصورات، التى تحملها لنا التيارات الفكرية الواردة إلينا من ثقافات أخرى تسعى جاهدة لتدمير ثقافتنا.

خلاصة ما سبق، ينبغى إعادة النظر فيما نزعم أنه إستراتيجية تعليمية مصرية، ونضع أولا فلسفة تعليمية واضحة المعالم، بحيث تنبثق الإستراتيجية التعليمية من هذه الفلسفة، وبذا يمكننا إعداد المعلم الديمقراطى، الذى يستطيع تحمل بعض مسئوليات إعادة بناء عقليتنا القومية على أسس ديمقراطية.

والسؤال: ماذا نعلم أبناءنا لتحقيق هدف إعادة بناء عقليتنا القومية على أسس ديمقراطية؟

إن ألف باء الإجابة عن السؤال السابق، هى: ينبغى أن نعلمهم العلم المفيد الذى يساعدهم على الوصول إلى سن الرشد.

وفى هذا الصدد، يقول (لويس عوض): «فلربما نعلم أبناءنا سنوات مديدة، ومع ذلك لا يبلغون بعلمهم أبداً سن الرشد، لأننا نحشو أدمغتهم السنة بعد السنة بالخزعبلات والأوهام الفكرية والتاريخية بل والعلمية والفنية أيضًا، ولأننا نشوه نفوسهم بكل مظلم أو مزيف أو جامد من القيم المعادية للحضارة والتقدم، الهادمة للحرية وحقوق الإنسان، الناسفة لكل شعور بالأخوة فى الوطن والإنسانية.

وهذا هو التحدى الحقيقى فى التعليم المصرى، بل هذه هى الثورة الكبرى فى التعليم المصرى أن نفتح دفاتر وزارة التعليم والجامعات لنتقى برامجها ومناهجها ومقرراتها من كل هذه المعارف والقيم المظلمة، التى جعلت الكثيرين من شبابنا يديرون ظهورهم لكل ما هو إيجابى فى الحضارة الإنسانية وفى حضارة القرن العشرين، ويعلقون أبصارهم بعصور ذهبية هيهات أن تعود بحذافيرها، لأنها خرجت من سياق الزمان والمكان والظرف والحال والقوة والإمكان إذا جاز لنا أن نستعمل لغة المناطقة، ولأن كل ما هو إيجابى فيها تناسخ جوهره فى كل ما تلاها من حضارات وثقافات راقية، أما زبدها فذهب جفاء مع دورات الزمان، الذى يبلى الحجر وينخر الإمبراطوريات فهى رميم»[٥].

أيضًا، ونحن نتعرض لموضوع التعليم والديمقراطية، ننوه إلى بعض المربين تحت دعوى وإدعاء أنهم ديمقراطيون قد يطلقون الحبل على الغارب للتلاميذ ليفعلون ما يشاءون من ممارسات وإدعاءات. إن ما تقدم لهو إدراك عقيم وخاطئ لمفهوم الحرية كإحدى الدعائم التى تقوم عليها الديمقراطية، لأن أفعال المرء محسوبة عليه، وأن هناك حدودًا لا يمكن للفرد أن يتجاوزها، وإلا انقلبت الحرية إلى فوضى، فتكون بذلك مصدر إزعاج له وللآخرين. ومن ناحية أخرى، فإن المفهوم الحقيقى للحرية لا يتمثل فقط فى السماح للتلميذ بالقيام بأعمال أو تصرفات أو نشاط خارجى ملموس، حتى وإن كانت هذه الممارسات

مقبولة ولا تعرض صاحبها للمساءلة، إنما الحرية الحقيقية ذات القيمة الباقية هى حرية الذكاء، أى حرية الملاحظة والحكم التى يمكن من خلال ممارستها الوصول إلى أهداف لها قيمة فى ذاتها.

أخيرًا، ونحن نختتم موضوع التعليم والديمقراطية، لابد وأن نلفت النظر إلى أن هناك من يسعى جاهدًا إلى هدم التعليم وتخريبه تحت دعوى ديمقراطية التعليم، لأنهم يريدون من التعليم أن يكون مقصورًا على صفوة من الناس، أو لحساب الطبقة القادرة فى المجتمع. إن ما تقدم يتعارض تمامًا مع مفهوم الديمقراطية التى تعنى عمومية التعليم والمساواة بين فرص الأفراد فى الحصول على التعليم المناسب. أيضًا، فى ظل النظم الديمقراطية، يكون الفرد حرًا يستطيع أن يعبر عن آرائه وعما يجيش فى صدره، وأن يقول رأيه دون خوف أو رهبة.

«٤» آراء حول إصلاح التعليم قبل الجامعى:

تشغل قضية إصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر ضمير ووجدان جميع أفراد الشعب وفئاته. كما أن لها مكانها المميز فى عقله وتفكيره. لذا، تكون القضية دائمًا ساخنة ومتجددة، ولها مكان الصدارة بالنسبة للقضايا الأخرى. وكم من التساؤلات ووجهات النظر التى طرحت لمحاولة حل هذه القضية.

ولقد تعرضت عديد من البحوث العلمية الجادة لدراسة موضوع التعليم قبل الجامعى بهدف إصلاحه وتعديل مساره ليواكب ظروف العصر. كما تطرقت الكثير من الكتابات العميقة التى تعكس رأى النقاد فى مجال التعليم والتى تظهر فى الوقت ذاته اهتمامات الرأى العام ونبض الجماهير بالنسبة لهذا الموضوع. ويمكن تلخيص أهم النتائج التى خلصت إليها البحوث، وأهم التوجهات التى أبانتها الكتابات فى الآتى:

* يرتبط تطوير التعليم بعلوم المستقبل.
* يرتبط التعليم بخطط التنمية بشرط ألا يكون تمهين التعليم هو الهدف الأساسى له.

* تطوير التعليم مسئولية جميع المؤسسات فى المجتمع، حتى وإن كانت هناك محاولات مقصودة من بعض الأفراد لتخريب التعليم، تحت دعوى ديمقراطية التعليم، ولتحقيق أهداف نفعية لهم.
* تتناول عمليات ومحاولات تطوير التعليم بصورتها الحالية الشكل فقط، ولا تتطرق إلى المضمون، وذلك على أساس أن الخطوة الأولى فى عملية التطوير هى النظرة إلى إعداد المعلم من ناحية، وإلى ظروفه الحياتية والمعيشية من ناحية أخرى، وهذه الخطوة لم تتحقق بشكل إجرائى.
* غالبًا تنبثق عن مؤتمرات التعليم العديد من التوصيات المفيدة فى مجال إصلاح التعليم، إلا أن هذه التوصيات تظل حبرًا على الورق، وحبيسة دفتى الملف المحفوظة فيه، ولا ترى النور، والدليل على ذلك أن هناك مخاوف وتحذيرات لما سيتردى إليه حال التعليم فى المستقبل القريب.
* ينبغى أن يكون لمبادئ حقوق الإنسان موقع فى خطط تطوير التعليم.
* تمثل الثانوية العامة كابوسًا رهيبًا يجثم على صدور الطلاب، ويقطع أنفاس أولياء الأمور ويهدجها، لذا فالتفكير فى بديل موضوعى للثانوية العامة لاستكمال الدراسة فى الجامعة بات أمرًا ضروريًا ولازمًا.
* لا يعنى تطوير التعليم حذف موضوعات بعينها أو إضافة أخرى إلى المقررات، ولا يعنى زيادة عدد سنوات الدراسة أو تخفيضها، وإنما هى عملية شاملة تتضمن ضمن ما تتضمن دراسة جذور المشكلة، أى دراسة المعوقات الحقيقية التى حالت دون تطوير التعليم فى الخطط التعليمية التى نسمع عنها؛ مع تولى كل وزير جديد يتحمل مسئولية وزارة التعليم.
* ينبغى الإسراع فى عملية إصلاح التعليم وتطويره؛ لأنه يمثل الدعامة الأولى من دعائم الأمن القومى.
* أصبحت تكلفة التعليم الآن عالية وباهظة، على الرغم من أن الدستور ينص صراحة على مجانية التعليم.

* ينبغى التفكير فى مصادر أخرى لتمويل التعليم، تعتمد على الجهود الذاتية للأفراد، وعلى مشاركة الهيئات والمصانع، لأن إمكانات الدولة أصبحت عاجزة عن ملاحقة الارتفاع المستمر فى مصاريف التعليم.

* عند تطوير التعليم وإصلاحه، ينبغى النظر بعين الاعتبار إلى قضية ارتفاع نسبة الأمية، وتفشى هذه الظاهرة بين المهنيين والحرفيين، بشرط الأخذ بالمفهوم المعاصر للأمية، وليس فقط المفهوم القائم على أمية القراءة والكتابة.

* مستقبل التعليم فى مصر وفى البلاد العربية لن يكون أبدًا ورديًا، بل سيكون قاتمًا كئيبًا، ولن يحقق التعليم أهدافه فى بدايات القرن الحادى والعشرين إذا استمرت السياسات التعليمية المعمول بها حاليًا على حالها، دون تعديل وتغيير لمراعاة ظروف العصر، ودون إطلالة لما يحدث من حولنا فى الدول المتقدمة.

* على الرغم من أن الدول المتقدمة لا تعانى من أى خلل يذكر بالنسبة لأنظمة التعليم فيها، كما أن مناهج التعليم فيها متطورة، فإن هذه الدول تعتبر التعليم هو قضية هذا القرن (الحادى والعشرون).

«٥» ركيزتان أساسيتان لإصلاح التعليم قبل الجامعى:

إن إصلاح أى نظام تعليمى رهن بالإمكانات المادية، التى يمكن إنفاقها على هذا الإصلاح. ويعتمد أيضًا هذا الإصلاح على القوى البشرية المؤهلة والمدربة لتحمل مسئولية التخطيط والتنفيذ والمتابعة عند وضع خطة الإصلاح موضع التنفيذ.

تأسيسًا على ما تقدم، فإن المعلم والإمكانات المادية لهما ركيزتان أساسيتان لإصلاح التعليم.

• المعلم:

إن المعلم الكفء المتفهم لأهمية عملية إصلاح التعليم وتطويره، هو اللبنة الأولى فى هذا المضمار، لذا ينبغى توفير المعلمين المؤهلين القادرين على تحقيق

الهدف السابق الطموح، وإنجاحه. وفى ظل ثورة المعلومات، والتقدم التكنولوجى، اللذين يعيشهما العالم الآن لم يعد للمعلم النمطى الذى عهدناه كنموذج للقدرة العالية على تحصيل العلم وتوصيل المعرفة مكانًا يذكر فى النظم التعليمية الحديثة، ولكن المعلم المطلوب الآن معلم يتميز بخصائص بعينها، لعل أهمها، هو امتلاك زاد ثقافى عريض، ولديه الرغبة فى مواصلة تحصيل العلم ومتابعة تطوراته، ويمتلك ناصية الأمور بالنسبة لتفجير ملكات الخلق والإبداع عند تلاميذه.

والسؤال: كيف يمكن إعداد مثل هذه النوعية من المعلمين؟

فلنؤجل الإجابة عن السؤال السابق لحين الحديث عن التعليم الجامعى، وبخاصة أن مسئولية إعداد المعلمين فى التعليم العام بجميع مراحله باتت من نصيب كليات التربية، ولا تشاركها كليات أو معاهد أخرى فى تحمل هذه المسئولية.

• ميزانية التعليم:

على حد علم الكاتب، تبلغ ميزانية التعليم فى جميع مراحله ٤٪ من الدخل القومى، فذا أخذنا فى الاعتبار أن الجامعات يكون لها نصيب الأسد بالنسبة لهذه الميزانية بسبب تأثيراتها القوية وصوتها المرتفع المسموع، نستطيع أن ندرك بسهولة أن أقل القليل أو الفتات من ميزانية التعليم هو ما يتبقى للتعليم العام.

إن المسئوليات الملقاة على عاتق التعليم جسيمة بالفعل، ولا يمكن لهذا الفتات أن يسد أودها. ولتوضيح خطورة الوضع بسبب العجز الرهيب فى ميزانية التعليم العام، نذكر الحقائق التالية:

١- فى بدايات الثورة، كانت الحكومة تفخر بأنها تبنى مدرسة كل يوم، وللأسف تبدل الآن الحال تمامًا، إذ أصبحنا نسمع كل يوم عن حوادث سقوط المدارس، أو تلك الآيلة للسقوط. أيضًا، لا نجد أية غضاضة أو انزعاج إذا سمعنا عن أحد الأتوبيسات قد اقتحم طابور الصباح فى إحدى المدارس،

ودهش وقتل عشرات الأطفال، والسبب فى ذلك يعود إلى عدم وجود سور للمدرسة.

٢- تعانى الآن المكتبات من عدم وجود الكتب الحديثة بها، كما أنها تعانى من العجز الشديد فى المخطوطات. ولا يغالى الكاتب إذا قال أن ميزانية بعض المكتبات فى بعض المدارس لا تزيد عن قروش قليلة، لدرجة أن الكتب المدرجة سنويًا فى قائمة وزارة التربية والتعليم لا يمكن شراؤها، رغم ثمنها المتواضع.

ومما يزيد الطين بلة أن المدرسة التى قد تكون ميزانية المكتبة بها معقولة ومناسبة، غالبًا ما تحول هذه الميزانية وتوجه إلى أمور ونشاطات أخرى ليست لها أية علاقة بالمكتبة.

٣- ومن غير اللائق، أن تحاول الدول المتقدمة والمتحضرة تخصيص معمل تعليمى منفرد لكل تلميذ، بينما لا يجد الطفل فى مدارسنا مكانًا يجلس عليه، وفى أحسن الأحوال يجلس على المقعد المخصص لطفلين، ثلاثة أو أربعة. وأحيانًا، قد يصل الأمر إلى حد الإزعاج، فنجد أن الأطفال فى بعض مدارس القرى والنجوع يجلسون على الأرض أثناء إلقاء الدروس عليهم.

٤- أيضًا، من غير المقبول أن يتغير مفهوم محو الأمية على مستوى العالم، ولكننا ما زلنا نتمسك بالمفهوم التقليدى لمحو الأمية. والمثير، أن ما ندعى أننا نأخذ به لا يتحقق، فيزداد الأمر سوءًا، وتزداد نسبة الأمية فى المدن الكبيرة، وتتفشى فى الريف والمناطق النائية. وعندما تسأل عن أسباب هذه الظاهرة، تسمع الرد جاهزًا، وهو قلة وعجز الإمكانات التى تحول دون بناء مدارس تستوعب عدد الأطفال تحت سن الإلزام. ويوجد توجه قوى، مفاده ضرورة تشجيع الأطفال على الالتحاق بالمدارس عن طريق تقديم حوافز

عينية أو مادية لهم، كأن نقدم للأطفال وجبات غذائية. ويرد الكاتب على التوجه السابق، ويقول: فلنوفر أولا لأطفالنا المكان المريح، الذى يستطيعون الجلوس عليه داخل الفصل، والكتاب جيد الإخراج من حيث التأليف والطباعة، والمعلم الكفء الأمين، وبذلك نغذى عقولهم، بدلاً من بطونهم.

٥- كذلك، من غير المعقول، ألا يجد أطفالنا الرعاية الصحية فى مدارسنا، لدرجة أن بعض المدارس لا توجد بها أدوات للإسعافات الأولية، وذلك بحجة نقص الإمكانات المادية، أيستطيع التلميذ أن يتعلم وهو عليل أو يشكو من الآلام والأسقام؟!

٦- يقولون إننا نعطى حوافز للمدرسين، وعندما تسأل عن مقدارها تجد أنها بدأت بخمسة جنيهات، وحاليًا أصبحت خمسة وعشرين جنيهًا شهريًا تخصم فى الشهر الذى يأخذ فيه المدرس أجازة اعتيادية أو مرضية، وغالبًا تخصم خلال الأجازة الصيفية بحجة نفاد البند المخصص لها. وعندما تقول إن هذا المبلغ فى ظل جنون الأسعار والتهابها غير ذى نفع فى مقابلة احتياجات المعلم، يكون الرد: «هذه هى أقصى إمكاناتنا، وهناك محاولات جادة لرفع قيمة الحوافز بعد أن تدبر لنا وزارة الخزانة الأموال اللازمة».

٧- ينص الدستور صراحة على مجانية التعليم، ويقول المسئولون إنه لا رجعة ولا تراجع عن مجانية التعليم، ولكنهم فى الوقت ذاته يطالبون بالمشاركة الشعبية فى تمويل التعليم لمقابلة العجز الشديد فى ميزانيته. إنهم يطلبون ذلك بإلحاح، ويشددون عليه، ويهللون إذا تبرع مواطن بقطعة أرض لبناء مدرسة عليها. وقد يكون هذا المواطن بالفعل غيورًا على بلده، ومحبًا له، فيتبرع عن طيب خاطر وبقناعة. وفى المقابل، قد يكون خبيثًا، فيتبرع بقطعة أرض من أجل تقسيم بقية المساحة فى مشروع مبانى، وبذا يبور عشرات الفدادين الزراعية، ويكسب ملايين الجنيهات.

والسؤال: وما العمل؟

الحلول كثيرة جداً إذا صدقت النوايا وخلصت النمم لإصلاح حال التعليم في مصر. فمثلا، يمكن أن يكون الحل التالى أحد الحلول الممكنة لهذه القضية:

تخصيص ميزانية التعليم، وهى ٤٪ من الدخل القومى، لصالح التعليم قبل الجامعى بالكامل، على أن يكون التعليم الجامعى مسئولية الهيئات والمؤسسات والمصانع والأفراد.

كذلك، يمكن حل مشكلة العجز فى تمويل التعليم قبل الجامعى عن طريق الحل التالى:

حيث إن مردودات التعليم تعود على جميع أبناء الشعب، إذاً ينبغى أن يشارك الجميع بلا استثناء فى تمويله. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق خصم نسبة ١٠٪ من المنبع من حوافز وأرباح العاملين فى الشركات والمؤسسات والبنوك. أما بالنسبة للحرفيين والمهنيين، فيمكن تحديد نسبة ١٪ من دخولهم تجمع عند محاسبتهم ضريبيًا كل عام لصالح التعليم.

تطوير مناهج التعليم قبل الجامعى:

ذكرنا فيما تقدم أن إعداد المعلم الكفء، وتوفير ميزانية التعليم قبل الجامعى يمثلان حجر الأساس بالنسبة لقضية إصلاح حال التعليم العام فى مصر. والخطوة التالية لإصلاح التعليم هى تطوير مناهجه وتحديثها بما يتناسب مع ظروف العصر.

وإذا كنا نتحدث عن تطوير المناهج، فلابد من التطرق إلى موضوع تعليم فروع المعرفة العلمية والتكنولوجية ذات التأثير الحاسم فى حاضر الأمم ومستقبلها. وفى هذا الصدد، نقول: إنه توجد سلبيات حالية فى تعليم هذه الفروع، ويعود ذلك إلى انبهارنا الساذج لما وصل إليه الغرب من تقدم علمى

وتكنولوجى، معتقدين أننا لن نستطيع أبداً تحقيق ما حققوه. إن الاعتقاد السابق يعود إلى محاولتنا التى فشلت فى هذا المجال، بسبب تسطيحنا للحل للأمور أو الاستهانة بها.

لقد اعتقدنا لفترة من الزمن أن نقل التكنولوجيا عملية سهلة بسيطة، فرفعنا شعار «صنع فى مصر من الإبرة إلى الصاروخ». إن شعار «صنع فى مصر» لهو شعار عظيم بالفعل، ولكن تحقيقه يتوقف على إمكاناتنا المادية، وعلى وجود قاعدة عريضة من التكنولوجيين، وعلى الدراسة العميقة الواعية لمناهج التكنولوجيا المختلفة ولطرائق تدريسها، أى إن عملية نقل التكنولوجيا تتطلب خطة طموحة لتطوير التعليم بهدف الارتقاء بمستوى العطاء العلمى كمًا وكيفًا.

ولكن مثل تلك الخطة التى سبق الإشارة إليها قد تقابل بالرفض المتخلف للانفتاح الواعى على مختلف الاتجاهات والمدارس العلمية. فإذا حدث ذلك فعلينا مقاومة الاتجاهات الرافضة للتطوير واستئصالها مهما كان صوتها خافتًا وضعيفًا، لأنها تحرمنا من الاستفادة من ربط التقدم العلمى والتكنولوجى بحركة الإنسان والمجتمع، فى الحكم الصائب على الجوانب الإيجابية والسلبية للمحتملة لتطبيق مختلف الإنجازات العلمية، وتقف عقبة كؤود أمام مواجهة المشاكل وتحليلها بالأسلوب العلمى.

إن تطوير مناهجنا يتطلب تجميع إمكاناتنا التعليمية الهائلة لمواجهة مشكلة تخلف مناهجنا بأسلوب غير نمطى، يتبنى منطق الاقتحام الجرئ وأخذ يد المبادأة، ويبتعد عن الجموح الردئ ويرفض المحاولات المتهورة غير المسئولة. إذا استطعنا بالفعل تجميع هذه الإمكانات إستطعنا إنشاء شبكة قوية للتعليم، يمكن من خلالها تطوير المناهج بطرق فعالة وجادة. ولن يقف الأمر عند حد تطوير المناهج، ولكن

نستطيع عن طريق هذه الشبكة تطوير جميع جوانب العملية التعليمية، وبذا يمكن تحديث التعليم فى مصر.

والسؤال: ما المعايير التى على أساسها يجب أن تتم عملية تطوير مناهج التعليم العام؟

عند بناء المنهج ينبغى مراعاة ما يلى:

١- أن تكون أهداف المنهج محددة، شاملة، واضحة، قابلة للتحقيق والتقويم.

٢- الأخذ بأسلوب تحليل النظم فى بناء وتنظيم المنهج، فى إطار واقع النظام التعليمى فى مصر.

٣- أن تتعدد وتتنوع طرق التدريس المستخدمة.

٤- أن يكون اكتساب التلاميذ عادة التعلم الذاتى أحد الأهداف الرئيسة للمنهج، تحقيقًا لفكرة التربية مدى الحياة.

٥- أن ترتبط المناهج بالبيئة المحلية والعالمية، على حد سواء.

٦- أن تتضمن المناهج فى جميع المراحل القيام بأعمال يدوية تحقق فائدة فى حياة التلميذ العملية، وأن تتضمن المناهج ما يساعد التلاميذ على الاستيعاب والتمكن التكنولوجى.

٧- عند تقويم المنهج، ينبغى مراعاة ما يلى:

(أ) أن يكون تقويم المنهج شاملا، مخططًا، متكاملا، ناميًا.

(ب) أن يتوافر فى عملية تقويم نتائج تعلم التلاميذ المعيار السابق الخاص بعملية تقويم المنهج.

(جـ) أن يشمل التقويم اختبارات **جماعية** المرجع وهى التى تحدد موقف التلميذ بالنسبة لزملائه على المستوى الذى يعقد عليه الامتحان، سواء

على مستوى الفصل أو المدرسة أو المديرية، وأن يشمل أيضًا اختبارات **معيارية المرجع**، وهى التى تحدد موقف التلميذ وفقًا لما ينبغى أن يكون عليه وتبعًا للأهداف المحددة.

٨- إن البحث العلمى فى مجال المنهج هو السبيل نحو تطويرها وترشيد الإفادة من التغذية المرتجعة الناتجة عن عملية التقويم.

على ضوء ما جاء بالمعايير السابقة، فإننا نتقدم بالاقتراحات التالية التى قد تسهم فى تطوير مناهج التعليم العام:

(أ) اقتراحات تختص بتخطيط المنهج التربوى لتحديد أهدافه وبنيته وطريقة تنظيمه:

ينبغى مراعاة ما يلى:

١- التدرج والترابط بين موضوعات المنهج على نحو يكفل التدرج العلمى المناسب لنمو الطلاب الجسمى والمعرفى.

٢- حيث إن التركيب المعرفى غالبًا ما يكون فى شكل بناء هرمى يقوم على خطوات متتابعة متتالية، لذا ينبغى مراعاة التدرج والترابط بين المنهج ككل، وما يسبقه وما يلحقه من مناهج فى شتى الصفوف والمراحل، بما يتفادى الطفرات والثغرات عند انتقال التلميذ من صف إلى صف، ومن مرحلة إلى مرحلة.

٣- إبراز المفاهيم، والقواعد، والتركيبات، والمهارات التى يتضمنها المنهج.

٤- إبراز الصلة بين الفروع المختلفة للمنهج، فمثلا يمكن إبراز مفهوم ما كمفهوم موحد لفروع متعددة فى بعض المواد الدراسية.

٥- التنسيق بين الفروع المختلفة للمناهج، وذلك لإظهار وإبراز تعاون وترابط المناهج فيما بينها وتدعيمها لبعضها البعض.

٦- أن يشمل أى منهج الموضوعات التى يحتاج إليها التلاميذ فى دراسة المناهج الأخرى حتى تتكامل جوانب الخبرة.

٧- أن يشمل المنهج الموضوعات التى تعتبر ضرورة لازمة للبحث العلمى فى مجالات المعرفة المختلفة (طبيعية ـ اجتماعية ـ إنسانية)، والتى تشكل أساس التنمية.

٨- وجود بعض الأنشطة المصاحبة للمنهج، مثل: دراسات فى تاريخ العلوم عند العرب، وبعض الموضوعات العلمية الخاصة بالأنشطة التجارية والصناعية والزراعية، وبذا لا يقتصر المنهج على القوانين والحقائق المجردة المتضمنة به.

٩- ألا يقتصر المنهج على الجانب المعرفى فقط، ولكن يمكن تضمينه بعض الجوانب الترويحية، مثل بعض الألعاب التربوية المسلية التى تثير اهتمام التلاميذ وتتحدى ذكاءهم.

١٠- أن يشمل المنهج التطبيقات والجوانب العملية اللازمة لخدمة الجوانب النظرية.

١١- أنَ يشمل المنهج بعض جوانب المعرفة الأساسية، وذلك بإبراز استخداماتها المختلفة فى شتى الميادين والمجالات التطبيقية والعملية فى السلم وفى الحرب على السواء.

١٢- ربط المناهج بتطبيقاتها العملية، فتكون الأمثلة والتمارين نماذج حية من واقع الحياة. إن ارتباط المنهج بالبيئة والحياة وحاجات المجتمع ومشروعاته، ينعكس أثره فى فهم التلاميذ لمشكلات بيئتهم ويعدهم للتعامل والتعايش فيها.

١٣- أن يتضمن المنهج ـ وبخاصة فى المراحل الأولى ـ بعض المهارات التى لا غنى للتلميذ عنها فى حياته اليومية، والتى تسهم فى إعداد الفرد للمواطنة الصالحة.

١٤- أن تختار الموضوعات الواردة بالمنهج بحيث تكون مناسبة لمستوى التلاميذ ولحاجاتهم.

١٥- ألا يكون الهدف النهائى من دراسة المنهج هو الجانب التحصيلى فقط، إنما يمتد إلى مجالات أوسع وأشمل من ذلك بكثير، مثل: إكساب الطلاب التفكير العلمى، وتنمية التفكير المجرد، وتذوق الناحية الجمالية فيما يدرسونه، وتكوين بعض العادات والاتجاهات السليمة، وإكساب مهارات وتوجيه الميول وتكوين الصالح منها، ومتابعة التطور العلمى والتكنولوجى فى شتى المجالات، وحب العلم وتقدير العلماء.

١٦- ألا يتصف المنهج بالجمود، بل ينبغى أن يكون مرنًا خاضعًا للتعديل والتبديل ليساير التطورات التى تحدث فى المادة، وفى طرق تدريسها ما دام ذلك لا يتعارض مع أسس التعليم والتعلم.

١٧- أن يتماشى المنهج فى اتجاهاته وموضوعاته مع تطورات العصر، وأن يعكس الفكر العلمى المعاصر بالأسلوب والمستوى الذى يناسب تلاميذ كل مرحلة تعليمية.

١٨- الأخذ بأسلوب تحليل النظم فى بناء وتنظيم المنهج، فى إطار من الواقع الفعلى للنظام التعليمى.

١٩- أن تكون أهداف المنهج محددة، شاملة، واضحة، قابلة للتحقيق والتقويم.

٢٠- أن يتضمن المنهج ضمن أهدافه اكتساب التلاميذ لعادة التعلم الذاتى.

٢١- أن يؤدى المنهج دوره الثقافى مهما كانت نوعية الدراسة التى يدرسها التلميذ، أو التى سيختارها لنفسه فى المستقبل.

«ب» اقتراحات تختص بطرق وأساليب ومداخل التدريس:

من المسلم به أن المنهج له شقان متلازمان متكاملان، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، وهما: المحتوى وطريقة التدريس. وعلى ذلك فإن أى تطوير فى المحتوى ينبغى أن يلازمه تطويرًا مناظرًا فى طريقة التدريس. والحقيقة أن منهجًا

فقيراً فى محتواه يمكن أن يثرى التلاميذ فى الفكر والمضامين التربوية، إذا ما درس بطريقة جيدة عن منهج غنى فى محتواه ويدرس بطريقة سيئة.

وعلى وجه العموم، ينبغى مراعاة **المبادئ التالية** فى تدريس المنهج:

١- عدم استخدام مصطلحات صعبة فى المراحل الأولى، ولا تعطى تعليمات سريعة غير ناضجة، وفى الوقت نفسه لابد من استخدام الكلمات المناسبة فى أماكنها المناسبة، وأن تعرف الكلمات الجديدة فى الإطار الذى تستخدم فيه. أيضًا فإن معرفة الخواص المرتبطة بمصطلح ما تزداد بالاستعمالات المختلفة لهذا المصطلح، وهذا بدوره يعد الطريق لصياغة تعريف يفى باحتياجات المراحل التالية التى يرد فيها هذا المصطلح.

٢- النموذج المحسوس والمادى أساس تتكون منه المجردات العلمية، ففى المراحل الأولى ترتبط الخواص المحسوسة بالتفسيرات العلمية، ثم تأتى المراحل التالية التى تجرد فيها الخواص العلمية بعيداً عن مضمونها المادى، الذى وردت فيه فى البداية. وبالنسبة لتلميذ المرحلة الأولى تعتبر الخبرة المادية المحسوسة الغنية والمتنوعة ضرورية لإعداده للتعامل بالمجردات.

٣- لتنمية التفكير الذهنى والابتكارى للتلميذ يجب إعطاؤه فرصًا يجد من خلالها مسائل ومشكلات فيحاول حلها.

٤- يجب أن تتكيف الطريقة لتناسب قدرات التلاميذ وميولهم وحاجاتهم، ولذا فقد تختلف طريقة التدريس فى مجموعة من التلاميذ إلى مجموعة أخرى، على أنه أيا كانت الطريقة فالهدف الأساسى الذى يجب ألا يغيب عن خاطرنا هو المران على التفكير السليم وطرق التخطيط للحل والتصميم؛ للوصول إلى الحل وليس مجرد الإجراء الآلى أو القياس على مواقف معروفة.

٥- ألا يكون أسلوب المسلمات الشكلى هو أسلوب دراسة معالجة موضوعات المنهج، ولكن ينبغى إتباع أسلوب استقرائى ـ استنتاجى.

٦- أن يكون الاهتمام بالمفاهيم بصورة رئيسية إلى جانب المهارات، ومن الأفضل أن يكتسب التلميذ المهارة بحيث تكون مصاحبة لفهم الفكرة التى وراءها.

٧- أن يكون دور المدرس هو أن يتتبع الخطوات العقلية والمسارات التفكيرية للتلاميذ، وأن يوجه هذه المسارات التوجيه السليم.

٨- أن توجد أنشطة متعددة مصاحبة ومعاونة لمحتوى المنهج، نذكر منها على سبيل المثال:

* وجود معامل تعليمية بالمدرسة.
* توفر مكتبة تحتوى على كتب مبسطة للموضوعات العلمية الحديثة مكتوبة بطريقة تناسب تلاميذ كل مرحلة تعليمية، وبأسلوب تربوى يساعد على الدراسة الذاتية.
* وجود جمعيات للأنشطة بالمدرسة وتزويدها بالمعدات والخامات والأدوات والتجهيزات، التى تساعد التلاميذ على مزاولة ألوان متعددة من النشاط.
* تكليف التلاميذ بالقيام بدراسات ميدانية ومشروعات، يقوم بها التلاميذ كأفراد أو كمجموعات صغيرة.

٩- أن يصاحب المنهج دليل للمعلم يشمل التوجيهات اللازمة:

* لاتباع طرق أخرى فى التدريس متقدمة (غير طريقة التلقين) تعتمد على فاعلية ونشاط التلاميذ فى الموقف التعليمى، مثل طريقة حل المشكلات أو طريقة التعلم بالإكتشاف.
* لتنويع طرق التدريس لمقابلة ما بين التلاميذ من فروق فردية.
* لمراعاة التتابع والتسلسل فى تدريس المفاهيم التى يشملها كل فرع من فروع المواد الدراسية.
* لتكوين دوافع لدى التلاميذ للدراسة، والاستزادة منها.

* لإدراك أن الثواب أجدى نفعًا وأقوى أثرًا فى التعلم من العقاب.

* لاقتراح الوسائل اللازمة لعلاج وتوفير الخدمات التعليمية الصالحة لتنفيذ المنهج على أساس من الواقعية المستمدة من ظروف المدارس وبيئاتها، ومستويات المعلمين القائمين على تنفيذ المنهج.

* لتحديد الوسائل المعينة التى يستخدمها المعلم فى التدريس، ولتحديد بدائلها فى حالة عدم توافرها، كذلك لتوضيح طريقة تشغيلها والمداخل المناسبة لاستخدامها.

* لتحديد الكتب والمراجع التى يحتاج إليها المعلم فى عمله، بجانب الكتب المدرسية المقررة.

* للأخذ بأساليب جديدة للتقويم غير المتبعة حاليًا، مع توضيح أسس وأصول استخدام هذه الأساليب.

* لتأكيد أن البحث العلمى فى مجالات المعرفة المختلفة، وفى طرق تدريسها هو السبيل الوحيد لتطوير المنهج ولترشيد الإفادة من التغذية المرتجعة من عملية التقويم.

* لتأكيد أن هدف المنهج النهائى ليس فقط الجانب التحصيلى، إنما يشمل أيضًا المسالك المتعددة التى عن طريقها يمكن إكساب التلاميذ سمات الشخصية السوية.

١٠- أن يسعى المدرس خلال الموقف التدريسى إلى تحقيق ما يلى:

- أكساب التلاميذ الاتجاهات السليمة، مثل: الديمقراطية، احترام الرأى المعارض وغيرها، وذلك بأن يكون القدوة الحسنة والطيبة فيتمثل به التلاميذ ويقلدوه.

- إكساب التلاميذ عادة التفكير الموضوعى الناقد عن طريق:

* التدرب على البحث عن الحقائق وتحليل المواقف، وتكوين عادة الامتناع

عن إصدار الأحكام إلا بعد توافر كافة الأدلة والمعلومات اللازمة.

* تحليل أى موقف إلى عناصره المختلفة والبحث عن العلاقات الداخلية بين هذه العناصر لاستبعاد غير اللازم منها والإبقاء على ما يحتاجه.

* إكساب التلاميذ عادة الدقة فى التعبير، وتنمية قدراتهم على حل المشكلات.

* تعويد التلاميذ تجنب أخطاء الاستدلال الذى يقوم على أساس الاتصال البسيط، أو عدم الاتصال بين الفرض والنتيجة، أو نتيجة السرعة فى التعميم، أو نتيجة للفروض الزائفة، أو نتيجة الاستدلال من مجرد المقارنة، أو نتيجة تطبيق حالة خاصة على حالات عامة.

* ربط الأسباب بمسبباتها.

- تعويد التلاميذ إتباع الخطوات التالية عند حل أية مشكلة:

* إدراك إبعاد وعناصر المشكلة إدراكًا واعيًا.

* تحليل المعلومات الواردة فى المشكلة.

* التمييز بين ما هو معطى فى المشكلة وما هو مطلوب، حتى يمكن تحديد الهدف المطلوب بدقة.

* وضع نموذج رياضى مناسب لمعطيات المشكلة فى صورة رسم أو شكل تخطيطى أو تعبير رياضى أو معادلة أو متباينة. . . .

* بعد الوصول إلى فكرة الحل، ينظم عرض الحل بالأسلوب المنطقى.

* التحقق من أن الحل يتفق مع واقع المشكلة.

- إكساب التلاميذ القدرة على الاكتشاف والابتكار عن طريق:

* عرض موضوعات فى صورة مواقف إستكشافية، وذلك بعرض بعض الحالات الخاصة التى من خلالها يمكن للتلميذ أن يكتشف بنفسه الظاهرة

ثم يحاول تعميمها، مع مراعاة الأخطاء التى قد تنجم عن التعميم.

* إتاحة الفرص التى من خلالها يستطيع التلميذ المشاركة فى إنشاء بناء معرفى فى مستواه، فيشعر بأن المعرفة بسيطة غير مفجعة أو رهيبة لأنها من صنع الإنسان.

* إتاحة الفرص للتحدى العقلى التى من خلالها يصل التلميذ إلى حل ومعالجة بعض المواقف الجديدة، فتتكون لديه دوافع للدراسة ومواصلتها حتى النهاية بنجاح.

* تنظيم بعض المناقشات والمحاورات الجماعية التى من خلالها يمكن إتاحة الفرص أمام التلاميذ للاكتشاف والابتكار، كذا تكليف بعض التلاميذ للقيام ببعض المشروعات الفردية التى تناسب قدراتهم.

* تعويد التلاميذ تتبع فكرة علمية ما، وذلك بالاستعانة بمصادر أخرى غير الكتاب المدرسى.

* مساعدة التلاميذ على تكوين البصيرة العلمية بتزويدهم بمواقف تستدعى إعادة تشكيل عناصرها من جديد، حتى يتضح لهم علاقات جديدة، وتمهد لهم هذه الرؤية احتمال تشكيل موقف جديد تمامًا.

«جـ» اقتراحات تختص بتنفيذ المنهج إذا تم تطويره:

قدمنا فيما سبق بعض الاقتراحات التى نرى أنها ذات أهمية خاصة لتطوير المنهج، وحتى تتكامل جوانب الموضوع ينبغى عدم ترك الفرصة دون الإجابة عن السؤال التالى:

ما الإجراءات اللازمة لتنفيذ المنهج، إذا تم بالفعل تطويره فى ضوء الاقتراحات السابقة؟

وتتلخص ـ من وجهة نظرنا ـ الإجابة عن السؤال السابق فى النقاط التالية:

* وضع المنهج فى صورة وحدات متتالية موزعة على المراحل التعليمية المختلفة، وعلى صفوف كل مرحلة من هذه المراحل.

* تأليف هذه الوحدات تجريبيًا بأسلوب يناسب تلاميذ كل مرحلة تعليمية.

* تجريب هذه الوحدات فى عدد مختار من المدارس فى المراحل التعليمية المختلفة.

* تعديل الوحدات فى ضوء ماتسفر عنه نتائج التجارب، وإعادة كتابتها معدلة

* يواكب ما سبق تدريب المدرسين على المنهج المطور، وذلك يستدعى القيام بالخطوات التالية:

- تدريب مجموعة من القادة لمدة عام ليكونوا عماد الدورات التدريبية القادمة التى تعقد لبقية المدرسين.

- أن يتم التدريب على مستوى المحافظات، دون التركيز على العاصمة فقط.

- أن يتفرغ المدرس فى فترة التدريب، على أن يكون التدريب على فترات منتظمة، وأن يستفاد من إمكانات الجامعة فى ذلك.

- تشجيع تأليف وترجمة الكتب والمراجع التى تساعد المدرس على التعلم الذاتى.

- لا يتم تعميم التجربة قبل تدريب جميع المدرسين الذين سيقومون بها.

- تطوير مناهج كليات إعداد المعلمين بحيث يكون خريجى هذه الكليات جاهزين لتدريس المناهج المطورة، إذا قررت على تلاميذ جميع المراحل التعليمية.

ثالثًا: التعليم الجامعى:

لعلنا نسلم هنا بأننا نتصدى لقضية خطيرة لأن من يحاول أن يفتح ملف الجامعة، إنما يتعرض لعديد من المتغيرات والتعقيدات. ولقد قام عديد من الهيئات المتخصصة بدراسة متعمقة لهذه القضية. ومن أهم هذه الدراسات، دراسة لجنة

الخدمات بمجلس الشورى سنة ١٩٨٥، التى كان موضوعها «الجامعات: حاضرها، ومستقبلها». وسوف نتعرض لموضوع التعليم الجامعى من خلال دراسة الأمور التالية:

* طبيعة التعليم فى الجامعة.
* الجامعة والمجتمع.
* أستاذ الجامعة.
* تصور مقترح للخروج بالجامعة من مأزقها.

وفيما يلى عرض تفصيلى للموضوعات السابقة:

طبيعة التعليم فى الجامعة:

فيما تقدم، أوضحنا أنه فى مرحلة التعليم الابتدائى، تهدف المدرسة إكساب التلميذ مقومات المواطنة الصالحة، وغرس المبادئ والقيم والأخلاق لديه. وفى المرحلتين الإعدادية والثانوية، يكون التلميذ قد نضج جسميًا وعقليًا وانفعاليًا بدرجة تسمح بالتعامل معه كبالغ لم يصل إلى الرشد بعد. لذا، تهدف المدرسة الإعدادية، ومن بعدها المدرسة الثانوية إلى الأخذ بيد التلميذ ليعرف ما يدور حوله من أحداث. وفى المقابل، يكون من حق التلميذ مناقشة الأمور التى تعرض عليه، وأن يقول رأيه فيها.

ولكن طبيعة الدراسة فى الجامعة تختلف عما تقدم، حيث ينظر إلى الطالب الجامعى كراشد قد استكمل نضجه فى جميع النواحى بدرجة كبيرة. لذا، تحدد له المحاضرات المقررة عليه، ومواعيدها، وأماكن إلقائها، ثم يترك له بعد ذلك حرية الحضور أو عدم الحضور. أيضا، لا يوجد عقاب مباشر قد يوقعه الأستاذ على الطالب، وإنما توجد قوانين ولوائح تنظم العلاقة بين الأستاذ والطالب. كذا، يكون من حق طالب الجامعة أن يناقش الأستاذ داخل المحاضرة أو فى مكتب الأستاذ فى القضايا العامة والخاصة، وذلك دون خوف أو رهبة إذا ما اختلف رأى الأستاذ عن رأى الطالب.

أيضًا، فإن الجامعة بما تقدمه من علم أساسى وتطبيقى من خلال وعن طريق

منهج علمى يبحث عن الحقيقة، وبما يمكن أن تسهم به فى تطوير مجتمعنا حاضراً ومستقبلا، وبما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية وفرص المشاركة الفاعلة فى الرأى والعمل، تنمى لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام فى بناء المجتمع وحل مشكلاته. كما تنمى لديهم الرغبة الجادة والصادقة فى البحث عن المعرفة وتحدى الواقع واستقراء المستقبل فى إطار منهج علمى مضبوط ودقيق يراعى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع.

تأسيسًا على ما تقدم، فإن الدراسة فى الجامعة تسهم فى إعداد الطالب الواعى، الذى يستطيع أن يفكر بموضوعية وعقلانية، وأن يدافع عن رأيه دون الإسفاف أو الإقلال من قيمه وآراء الآخرين.

الجامعة والمجتمع:

إذا أردنا أن نتحدث عن الأدوار التى ينبغى أن تقوم بها الجامعة أو تتحمل مسئولياتها، لوجدنا أننا أمام مهمة صعبة جدًا لتعدد وتنوع تلك الأدوار، ولتداخلها المباشر وغير المباشر مع الأدوار التى تقوم بها جميع مؤسسات المجتمع.

وليس فيما تقدم شىء غير طبيعى، أو أمر غير مقبول، وذلك لأن الجامعة تمثل للمجتمع المصدر القومى للإشعاع العلمى والثقافى والفنى والتربوى والاجتماعى. فالمفروض نظريًا أن تضم الجامعة الصفوة الصافية علميًا وخلقيًا من أبناء المجتمع. لذا، إذا لم يتعرض أساتذة الجامعات لمشكلات المجتمع، ويناقشوها بوعى وضمير، يصعب على الآخرين تحقيق ذلك. وبمعنى آخر، إذا هرب أستاذ الجامعة من مواجهة مشكلات مجتمعه، وهو الذى حباه الله بقدرات وإمكانات ذهنية وعقلية رفيعة المستوى، وبمكانة اجتماعية عالية، يكون من الصعب على أى شخص آخر مواجهة مشكلات المجتمع.

إذًا، ينبغى أن يكون للجامعة دور لا يستهان به فى التصدى لمشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفنية والبيئية والتكنولوجية والسكانية والمعيشية والتجارية والزراعية والصناعية والطبية والبحثية، وغير ذلك من المشكلات ذات الدلالة والأهمية فى المجتمع. وما دام الأمر كذلك، ينبغى أن

يكون بين أساتذة الجامعة: المثقفون، والعلماء، وقادة الفكر. وأن يكون لهؤلاء دور رائد وفعال فى مواجهة مشكلات المجتمع بهدف بنائه والارتقاء به.

باختصار، ينبغى أن تكون لأستاذ الجامعة رؤية ناقدة، وبصيرة ثاقبة بالنسبة لمشكلات المجتمع، والمأمول تحقيقه لهذا المجتمع.

ومن ناحية أخرى، فإن الجامعة بما تقدمه من تعليم وثقافة يجعلان المتعلم لديه القدرة على الموازنة بين طموحه كإنسان وضرورات الحياة، فيحقق ذلك توازنه الاجتماعى ويعدل من سلوكه نحو الأفضل فى إطار منظومة اجتماعية اقتصادية.

وعليه، ينبغى أن يهدف التعليم الجامعى إلى تزويد المتعلم بالمهارات العلمية والإنسانية، التى تساعده على مواجهة المطالب الحالية والمستقبلية له كإنسان، وعلى مواجهة احتياجات المجتمع الآتية والمستقبلية فى مجالى الإنتاج والخدمات.

إذًا، ينبغى أن تهيئ الجامعة الفرص المناسبة كى يتدرب المتعلم على اتخاذ القرارات الحكيمة العقلانية، وكى يشارك مشاركة إيجابية بناءة فى العمل العلمى الجامعى، وكى يكون لديه القدرة على تحليل المواقف بموضوعية فى شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبذا، لا تنفصل الجامعة عن المجتمع وتتقوقع على نفسها بحجة أن دورها ينحصر فقط على الجانب العلمى من خلال نقل المعرفة للطلاب.

إذا حققت الجامعة ما تقدم، فإنها بذلك تعمق الولاء الحقيقى والانتماء الأصيل عند الشباب، وتكون إسهاماتها ذات تأثير ايجابى فى مقابلة بعض الظواهر السلبية التى يموج بها مجتمعنا، وفى معالجة الأمراض الاجتماعية والنفسية التى يعانى منها عدد لا يستهان به من المتعلمين، كاللامبالاة، والتردد فى إبداء الرأى الحر، والتعصب الأعمى لفكرة أو لقضية ما، والانهزامية من الداخل، وعدم الانتماء الكامل الواعى، وعدم المشاركة السياسية، ومحاولة تحقيق انتصارات على حساب الآخرين أو تحقيق انتصارات وهمية على الورق فقط، والنظر بتشكك وعدوانية فى نوايا الآخرين، ومحاولة تحقيق موقع اجتماعى مميز ومكسب مالى كثيف بطرق غير مشروعة وفى أقصر وقت.

خلاصة القول، فإن الحرية الأكاديمية التى توفرها الجامعة للأساتذة والطلاب ينبغى استغلالها بطريقة لتؤدى الجامعة دورها كمؤسسة يقوم العمل فيها والعلاقة بين أطرافها على الفكر الحر الواعى، فتقدم بذلك المثل والقدوة كى يسترشد المجتمع بمؤسساته المختلفة ببحوثها ودراساتها وبطبيعة العمل فيها.

ولكن الحرية الأكاديمية لأستاذ الجامعة لا تكفيه إذا شعر بأن حقوقه قد نقص قدرها أو أن الحقوق لا تتناسب مع خطورة الدور الذى يقوم به. أيضاً، فإن الحرية الأكاديمية للأستاذ لن تشفع له أبداً إذا وجه اهتماماته فى غير محلها وحاد عن المسار الطبيعى المرسوم له، والذى ينبغى أن يراعيه. كذلك، فإن الحرية الأكاديمية لأستاذ الجامعة لن تحول دون محاسبته ومساءلته إذا أخل بأصول وقواعد مهنة التعليم الجامعى، أو أن تصرفاته لم تكن لائقة بما يتناسب مع مكانته الاجتماعية ومع نظرة التقدير والاهتمام التى يوليها المجتمع له.

من المنطلق السابق، وحتى لا يكون حديثنا مجرد جعجعة دون طحين، وحتى نضع النقاط فوق الحروف بالنسبة لقضية مهمة وخطيرة؛ لأنها ترتبط بالأدوار والمهام والمسئوليات التى ينبغى أن يقوم بها أستاذ الجامعة، ينبغى تحديد حقوق أستاذ الجامعة وواجباته فى ظل الظروف المتوفرة والمتاحة له، وذلك ما نسعى إلى تحقيقه فيما يلى:

أستاذ الجامعة:

بادئ ذى ينبغى الإشارة إلى أننا نقصد هنا بأستاذ الجامعة عضو هيئة التدريس فى الجامعة سواء كانت درجته الوظيفية مدرساً أم أستاذاً مساعداً أم أستاذاً، وذلك على أساس أن حقوق وواجبات عضو هيئة التدريس ـ مهما كانت الدرجة الوظيفية التى يشغلها ـ تندرج تحت مظلة الحديث التالى.

أيضا، قبل الاستطراد فى هذا الموضوع، نقول إنه سبق الإشارة إلى المعلم فى التعليم قبل الجامعى على أساس أنه يمثل حجر الزاوية بالنسبة لذلك النوع من التعليم.

وهنا نشير إلى «أستاذ الجامعة» سواء أكان مدرسًا أم أستاذًا مساعدًا أم أستاذًا على أساس أنه الحصن الحصين لضمان سلامة وأمان الشباب من أى غزو فكرى أو ثقافى، يحاول اختراق عقولهم، ولضمان التفكير فى حلول للأمور الحيوية الخطيرة التى يتوقف عليها مستقبل الأمة.

وعندما نتحدث عن «أستاذ الجامعة» نقول:

يحظى أستاذ الجامعة بالعديد من المزايا، نذكر منها على سبيل المثال ما يلى:

* يتمتع أستاذ الجامعة بمكانة اجتماعية عالية، إذ ينظر إليه المجتمع نظرة كريمة، ويرعاه ويهتم به.
* يتمتع أستاذ الجامعة بالحرية الأكاديمية بالنسبة لما يقوم بتدريسه، فى ظل السياسة العامة التى يرسمها مجلس القسم الذى ينتمى إليه.
* يتمتع أستاذ الجامعة بالحرية الفكرية التى تكفل له أن يقول رأيه بوضوح وصراحة فى شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
* يتعامل أستاذ الجامعة مع طالب ناضج فكريًا وعقليًا، ويوجد عديد من القوانين واللوائح، التى تحفظ حقه فى تعامله مع هذا الطالب، بعكس المدرس فى التعليم قبل الجامعى.
* أستاذ الجامعة لديه الحرية بدرجة كبيرة فى تحديد مواعيد المحاضرات، التى يقوم بتدريسها، ولا رقيب عليه غير ضميره بالنسبة لموعد دخوله وخروجه من المحاضرة، وفيما يقوله أو يفعله أثناء هذه المحاضرة.
* تعد مرتبات أساتذة الجامعة مرتفعة نسبياً مقارنة بمرتبات غالبية العاملين فى بعض قطاعات العمل الأخرى. ومن ناحية أخرى، تحرص الدولة (رغم الضائقة المالية التى تعيش فيها) على الاستجابة لمطالبهم المادية لتوفر لهم حياة كريمة، تتناسب مع ثقلهم الاجتماعى ووضعهم الوظيفى.
* تتاح لغالبية أساتذة الجامعة الفرص العديدة التى عن طريقها يستطيعون رفع

مستواهم الاجتماعى والاقتصادى. ومن أمثلة هذه الفرص:

- الإعارة فى الكليات المناظرة بالدول العربية.
- الخروج فى مهمات علمية بالخارج.
- تأليف الكتب والمراجع المدرسية والجامعية.
- الانتداب للتدريس فى كليات أو جامعات أخرى.
- العمل كاستشاريين فى بعض الهيئات الحكومية أو الخاصة.
- المشاركة فى لجان المشروعات القومية.
- بيع براءة الاختراعات والبحوث التى يقومون بها.

وبعد أن ذكرنا أهم ما يحظى به أستاذ الجامعة من حقوق ومزايا، فإننا نتوقع منه أن يقدم ما يتوافق مع مستوى ثقافته وعلمه من ناحية، وما يتناسب مع ما يناله من رعاية واهتمام من الدولة من ناحية أخرى.

وبمعنى آخر، ينبغى أن يكون للجامعة دورها الريادى فى حل مشكلات المجتمع، وأن يكون لأساتذة الجامعة دورهم القيادى فى شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. . . . إلخ.

ولكن المستقرئ للأحداث عن قرب، يستطيع أن يكتشف بسهولة أن الجامعة لا تقدم إلا النذر اليسير، وأقل القليل لمجتمعنا، على الرغم مما أعطته الدولة للجامعة ولأساتذتها من رعاية واهتمام ماديين ومعنويين.

إن الضعف الذى تعانى منه الجامعة حاليًا، والذى كان السبب المباشر فى عدم قيامها بتحقيق الأدوار المنشودة منها، يرجع بالدرجة الأولى إلى إن اهتمامات أستاذ الجامعة باتت فى غير محلها المفروض.

والسؤال: لماذا تقهقر دور أساتذة الجامعة خطوات وخطوات؟ وهل يعود ذلك إلى وجود حدود مرسومة لهم ينبغى عدم تجاوزها؟

لا أعتقد أن هناك الآن أغلالا أو قيودًا أمام الإنسان المصرى كى يقول رأيه بصراحة فى أية قضية فكرية، سواء أكانت عقيدية أم دينية أم سياسية أم اجتماعية. وبالتالى، لا توجد أية حواجز تحول دون أن يعبر أستاذ الجامعة عما يراه مناسبًا بالنسبة للمسائل العلمية والقضايا العلمية، ودون أن يبدى ملاحظاته فى المشكلات التى تشغل بال وضمير الأمة. فالمجال بات الآن واسعًا، وأصبحت الساحة عريضة بحيث تتسع لجميع الآراء.

حقيقة، إن ما تقدم له مزاياه وعيوبه فى الوقت ذاته، لأن الحرية الكاملة التى يعيشها المجتمع الآن، كانت وراء الأفكار المشوشة التى تطل علينا. أيضًا، أصبح المدعون وأنصاف المتعلمين يزعمون بأنهم أصحاب المشورة والرأى، وبخاصة عندما أحجم غالبية رجال الجامعة عن القول والفعل، ووقفوا ساكنين إزاء الأمور التى تحدث من حولهم.

لقد تقاعس غالبية أساتذة الجامعة عن إبداء الرأى فى المسائل الفكرية أو الوجدانية أو العقلانية على حد سواء، وانشغلوا بأمور واهتمامات مادية صرفة.

فعلى سبيل المثال، لا يهتم غالبية أساتذة الجامعة فى الوقت الحالى بكتابة الكتب والمراجع المهمة، التى تثرى المكتبة بشتى جوانب المعرفة، والتى تسهم فى نشر وانتشار الثقافة الأساسية والضرورية لكل إنسان، ولكنهم يهتمون كثيرًا بكتابة المذكرات الدراسية التى تمثل الدروس التى يمتحن فيها الطلاب، وبخاصة أنها تدر عليهم دخلا ماديًا كبيرًا لا يمكنهم الاستغناء عنه أو إسقاطه من حساباتهم.

إن اقتصار كتابات غالبية أساتذة الجامعات على المذكرات الدراسية، التى لاتحمل بين طياتها أدنى فكر أو ثقافة، ولا تعرض بين جنباتها القضايا الجدلية والفلسفية المهمة التى تشغل بال الناس، جعل الساحة فارغة تمامًا، ودون فرسان حقيقيين للكلمة. إن أنصاف المتعلمين أو أشباه المثقفين أو التكنوقراطيين باتوا يدلون بدلوهم فى الأمور الفكرية الخطيرة، ويقولون كلمتهم فى القضايا المصيرية ذات العلاقة المباشرة بمستقبل بلدنا. وللأسف، أحيانًا يؤخذ برأيهم وبمشورتهم

كمستشارين أو متخصصين فى المجال؛ لأن الساحة بلا فرسان، كما قلت من قبل.

أيضًا، يهتم بعض أعضاء هيئة التدريس بالسياسة، ولكن ذلك ليس حبًا فى السياسة، وإنما لتبوأ أحد المناصب السياسية انتظارًا لتولى مسئولية إحدى الوزارات. إن هذه النوعية من أعضاء هيئة التدريس تكون كالعشب الأخضر الذى يحترق بمجرد سطوع الشمس الساخنة، لذا نجدهم يتساقطون على الطريق عندما يفشلون فى تولى أحد المناصب التى كانوا يسعون إليها. ولا تتمثل خطورة الأمر السابق فقط، فى قدرتهم أو عدم قدرتهم على التمكن من احتلال أحد المراكز القيادية فى الدولة، إنما الخطر الحقيقى يكمن فيما يقومون بكتابته للتعبير عن أفكارهم وآرائهم. وحتى يسايرون العصر، فإنهم لا يكتبون للمثقفين أو للمتعلمين الفعليين على أقل تقدير، إنما يقدمون فى كتاباتهم ما يطلبه العامة من أفراد الشعب. إنهم يخاطبون القطاع العريض الذى لا حول له أو قوة، والذى يمكن خداعه تحت دعوى شعارات باطلة، أو مقولات مضللة. إن قبول عضو هيئة التدريس بالجامعة القيام بالدور السابق، يعنى أنه قد حكم على نفسه بالموت الثقافى، إذ سيعلو الصدأ على ذهنه، ولا يستطيع أن يتفاعل مع الأفكار المعاصرة. كما أن التخلف الفكرى الذى قد يحياه ويعيش فيه، ربما يجعله يتمسك بأهداب الماضى بدعوى المحافظة على التراث، فينغلق على ذاته، ويعزل نفسه عن كل جديد وحديث، ويعيش بين أطلال الماضى.

والسؤال: أين رجال الجامعة الحاليين من نظرائهم القدامى الذين كانوا يتحدون الأفكار البالية العقيمة، ويتصدون للمشكلات التى يعانى منها المجتمع، وتؤرق ضمير الأمة ووجدانها؟

أين أساتذة الجامعة الحاليين من نظرائهم السابقين من أربعين أو خمسين عامًا مضت الذين كانوا يسعون بكل جد ودأب، نحو كل جديد ونافع للناس فى شتى المجالات والميادين؟

إن أحد الواجبات الأساسية لأستاذ الجامعة هى التصدى لمشكلات المجتمع، ودراستها، وتحليلها، وتقديم الحلول الصحيحة التى تعود بالفائدة والنفع للبلد. ولكن ما تقدم يخرج حاليًا عن دائرة اهتمام نسبة غير قليلة من أساتذة الجامعة للأسف، إذ نلاحظ الآن أنه عندما يفكر فى حل مشكلة عامة، أو عندما يتصدى لقضية جماهيرية، إنما يفكر فى الوقت ذاته كيف يعود هذا الحل عليه بالفائدة والنفع، لدرجة أن المسألة باتت مسألة منفعة شخصية وذاتية على طول الخط.

أيضًا، فإن اهتمامات نسبة كبيرة من أساتذة الجامعات الآن تنحصر فى الحصول على المزيد من المكاسب المادية على حساب الوقت المخصص للقراءة والاحتكاك الثقافى بالآخرين والعطاء العلمى داخل المدرجات والمختبرات، وذلك جعلهم يبتعدون تمامًا عن الأمور المعنوية، فباتوا لا يعيرون الأمور الفكرية أو الثقافية أو العلمية الجديدة الاهتمام الواجب واللازم.

إن بعض جوانب النكسة الفكرية التى عاشتها البلاد فى فترات سابقة، ومازالت تعانى منها فى وقتنا الحالى، تعود بدرجة كبيرة إلى ضعف أو انحسار دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعة فى التصدى للقضايا التى يعانى منها مجتمعنا، رغم عدم وجود أية أغلال أو قيود تقف كعقبة كؤدد تحول دون القيام بالأدوار، التى تقع فى نطاق وصميم المهام الأصيلة، التى ينبغى أن يقوموا بها، بحكم وضعهم الوظيفى ودورهم القيادى الذى ينبغى أن يتبوأونه.

والسؤال: لماذا حدث ذلك؟

قد يقول قائل إن المجتمع نفسه، قد تغيرت قيمه وانحدرت، حيث تفشى فيه عديد من الأمراض الاجتماعية والنفسية الخطيرة. وحيث إن أستاذ الجامعة أحد إفرازات هذا المجتمع، لذا فإن اهتماماته لابد وأن تتغير، ليساير المجتمع، وحتى لا يلفظه هذا المجتمع.

إن أصحاب المقولة السابقة لا يجدون أية غرابة أو مرارة أو غضاضة، عندما

تتبدل اهتمامات أستاذ الجامعة لتكون مادية صرفة، وتبتعد عن كل ما له علاقة بالعلم والثقافة.

إن المقولة السابقة ينبغى أن نرفضها تمامًا بالنسبة لأستاذ الجامعة، لأنه ليس كسائر الأفراد العاديين. إن أستاذ الجامعة ـ وقد حصل على أعلى درجة علمية تؤهله للعمل بالجامعة (درجة الدكتوراه) ـ ينبغى أن تتغير سلوكياته نحو الأفضل، وإلا فليذهب هذا العلم إلى الجحيم. أليست أحد تعريفات التعليم هو تغيير فى السلوك نحو الأفضل؟. فإذا لم يستطع أستاذ الجامعة بعلمه الذى حصل عليه كهبة دفعها عن طيب خاطر الشعب الكادح، وبذكائه الذى وهبه الله له، أن يرقى فكريًا عن مستوى الأفراد العاديين، فلا فائدة من هذا العلم.

وهناك مقولة أخرى، مفادها أننا نعيش فى عالم مادى بحت، وأن كل المؤشرات والدلائل من حولنا تؤكد تلك الحقيقة، لذا فإن عضو هيئة التدريس مضطر لأن تكون له اهتماماته المادية ليرقى بمستواه الاجتماعى، ليكون شأنه فى ذلك شأن نسبة كبيرة من الناس العاديين ممن تتوافر لديهم الإمكانات المادية، التى تجعلهم يعيشون فى يسر وشبه رفاهية.

إننا لا نطالب أن يعيش أستاذ الجامعة زاهدًا أو متصوفًا، ولكن نتمنى ألا يصاب بلعنة الطمع. لقد أوضحنا فيما تقدم، أن متوسط دخل أستاذ الجامعة يعد مرتفعًا نسبيًا، مقارنة بمتوسط دخل الفرد، على المستوى القومى. وعليه، فإن أستاذ الجامعة تضمن له الدولة أن يعيش حياة مقبولة. ولكن، إذا أراد أن يقارن نفسه بلاعب الكرة، أو بأحد الحرفيين والمهنيين، عليه أن يترك الجامعة ليعمل فى أى مجال يوفر له الدخل المرتفع الذى يبتغيه.

أيضًا، ما أكثر المؤامرات التى تحدث تحت سمع وبصر الجميع فى التخلص من أحد الزملاء وذبحه معنويًا، أو فى التسجيل الخاطئ للدرجات العلمية، أو فى توزيع الجداول والاختصاصات. وهنا قد يقول قائل: أليس هناك قانون ولوائح لتنظيم العمل بالجامعات؟ أقول يوجد، ولكن ماذا يجدى هذا القانون وينفع إذا

كانت النوايا غير سليمة؟ أليس من السهل جداً إيجاد ثقوب فى القوانين الوضعية؟

لقد انخفض مستوى الخدمة التعليمية ومستوى البحث العلمى فى الخمسين سنة الأخيرة بدرجة كبيرة، ولكن: ما السبب فى ذلك؟

لقد قامت ثورة سنة ١٩٥٢، وكان لابد لها من تشجيع الجامعة، إلا أن الصدام الذى حدث بين الجامعة ورجال الثورة فى سنة ١٩٥٤، كان له دوره المباشر فى عدم قيام أساتذة الجامعة بالمهام، التى تفرضها عليهم مسئوليات عملهم فى الجامعة. ولقد كانت عدم المشاركة فى تحمل التبعات مفروضة قسراً وقهراً على بعض الأساتذة، كما أنها كانت من اختيار البعض الآخر الذين تقوقعوا على أنفسهم وآثروا السلامة، لأنهم رأوا أن الجو العام لا يسمح بإبداء الرأى الحر.

ومن ناحية أخرى، فإن أحد أسباب انخفاض مستوى الخدمة التعليمية فى الجامعة يعود إلى فترة الانفتاح، التى فيها امتهنت كرامة العلم والتعليم، وأصبحت النصرة والغلبة للأرصدة المرتفعة فى البنوك، ولأصحاب الأخضر (الدولار). ومن هنا، تبدلت اهتمامات الكثير من أساتذة الجامعة، فباتت مادية صرفة.

أيضًا، أصاب البعض الآخر صدمة شديدة من بعض الطلاب ممن يقومون بتعليمهم، على أساس أن التعليم لم يعد مطية النابهين والنابغين، بل أصبح من نصيب أبناء الأسطوات والعمال الذين ركبوا موجة الانفتاح. وليس عيبًا أن يحاول هؤلاء تعليم أبنائهم لتعويض ما فاتهم شخصيًا، ولكن العيب كان فى عقلياتهم المتخلفة المتحجرة التى انعكست أيضًا على تفكير أبنائهم، الذين لم يروا فى العلم أية فائدة غير الحصول على شهادة كمظهر من مظاهر الرفاهية، أو إستكمال الشكل الخارجى.

لقد زاحم أبناء الانفتاحيين طالبى العلم الحقيقيين، فأسهموا فى تخريب العلم، وأصابوا الأساتذة فى مقتل، لأن غالبيتهم قارنوا أنفسهم بطلابهم فوجدوا أن البون شاسع، والفرق عظيم، فأصابهم القرف والسأم. إن الخطأ الحقيقى الذى وقع فيه الأساتذة هو عمل هذه المقارنة المفجعة الفجة، لأن ما يتملكه أستاذ

الجامعة من علم ومعرفة هو الغنى الحقيقى الذى يحسده الآخرون عليه. ورغم هذا، فأستاذ الجامعة له عذره فى عمل هذه المقارنة، لأننا أولا وأخيرًا بشر، ولانعيش فى مجتمع الملائكة، كما أن الضغوط الاقتصادية التى يعيش فيها أستاذ الجامعة قاسية وعنيفة فى الفترة الأخيرة.

والسؤال: ما السبيل لرفع مستوى الخدمة التعليمية ومستوى البحث العلمى فى الجامعة المصرية؟

الإجابة عن السؤال السابق سهلة وبسيطة، وصعبة ومعقدة فى الوقت نفسه، لأنها تعتمد بالدرجة الأولى على مدى استعداد أستاذ الجامعة ليكون العالم والقدوة.

فكما قلنا سابقًا أن اهتمامات أستاذ الجامعة، ونظرته للأمور قد تبدلت وتغيرت فى الآونة الأخيرة، فهو لا يقبل أن يضحى، أو يتنازل عن بعض مكاسبه المادية التى حققها، كما يرفض التخلى عن بعض الأوضاع والمراكز الاجتماعية التى يتبوأها، حتى لو كان ذلك من أجل المصلحة العامة.

وبعامة، لم يعد الأمر يتحمل ما إذا كان أستاذ الجامعة يقبل أو لا يقبل أن يغير فكره ويعدله ليصلح من حاله العلمى والمهنى، فيسهم بذلك فى علاج العلل التى تعانى منها الجامعة، وذلك لأن مسألة إصلاح حال الجامعة لم تعد مسألة تتحمل التأخير، فالوقت لم يعد فى صالحنا.

إن الخطوة الأولى فى الحكم على قوة الجامعة وعظمتها، هى التحقق من وجود أستاذ الجامعة الملهم، الذى لا يمثل فقط دور العالم، وإنما يكون بجانب ما تقدم صاحب مدرسة فكرية لها مريدوها داخل الجامعة وخارج أسوارها، وبذا يكون كعمود الارتكاز بالنسبة لحركة الفكر فى المجتمع، وكأساس علمى ومنارة ثقافية للجامعة.

وللأسف، اختفت الآن تقريبًا مثل هذه الشخصيات الموسوعية القيادية من أصحاب الفكر الليبرالى الحر فى الجامعة المصرية، وأخذت تشح أو يضيق مجالها المغناطيسى حتى لم يبق منها إلا الأقلون. ويعود ما سبق إلى «اختفاء حرية الفكر

بسبب التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى، بل وفقدان القدرة على الثورة أو الاحتجاج بين مثقفينا على مدى ثلاثين عامًا بين ١٩٥٢، ١٩٨٢، واستفحال نوع جديد من الإرهاب غير إرهاب الدولة، هو إرهاب الشارع، من جهة أخرى.

فالذى ضاع من مصر عبر ثلث قرن لم يكن فقط إمكان الحوار بين المواطنين والدولة، ولكن إمكان الحوار بين المواطنين أنفسهم. وبضياع حق الاختلاف وحق الخطأ ضاع الأمل فى التغيير إلا بما تريده القيادة. وبضياع الأمل فى التغيير انطوى المثقفون على أنفسهم وأسلم كل قياده للجماعة إن طوعًا أو كرهًا»[٧].

وباختصار، فى الثلاثين سنة الأولى من عمر الثورة، كانت الديمقراطية المصرية واجهة بلا مضمون، إذ استطاعت الثورة استئصال روح الحوار فى المجتمع بعامة، وفى الجامعة بخاصة.

ولكن، توجد بشائر توحى بعودة المناخ الديمقراطى منذ سنة ١٩٨٢، إذ حل الحوار محل المعتقلات والتشريد، وحلت سيادة القانون العاقل محل القانون الإرهابىَ، وتعمل الدولة جاهدة على حماية عقلائها من عنف جهال الأمة، ومن البقية الباقية من زبانية السلطة، على حد سواء.

فى ظل المناخ الصحى العام السائد الآن فى مصر، يمكن لأستاذ الجامعة أن يناقش، وأن يحاور، وأن يكون له دوره المهم فى تكوين القيم والأحكام والرؤية الشاملة وإعداد القيادات الفكرية، وبذا تكون له مدرسته الفكرية القائمة على الإلهام والإبداع والابتكار.

وبعامة، يجب أن يكون لأستاذ الجامعة فكره المميز، وأن يكون له فى الوقت ذاته مستوى علمى عالٍ يقوم على التخصص والمعرفة الموضوعية والدربة الفنية.

وعلى صعيد آخر، فى وجود أستاذ الجامعة النابه الواعد القادر على الحوار، تقوى الجامعة ويعظم شأنها. فالجامعة لا يمكن أن تكون مؤسسة خاصة، ولا يقدر على تحمل مسئولياتها رعاة أفراد، ولو كانوا من أثرى الأثرياء أو كانوا من أخلص الناس وأكثرهم استنارة، وإيمانا بالعلم. الجامعة أولاً وأخيرًا، أستاذ

له فكره الحر المستقل وعلمه النافع المفيد. إذا تحقق ذلك، ظلت استقلالية الجامعة قائمة، لا يستطيع أن يمسها أحد، وتكون بذلك مؤسسة قومية، يتكفل بها المجتمع كله، لتخدم المجتمع كله.

وفى هذا الصدد، ينبغى التنويه إلى أن استقلال الجامعة ليس فقط استقلالا سياسيًا عن الحكومة، وإنما يجب أن يكون لها استقلالها فى البحث العلمى والأدبى والفلسفى. وقد يعتقد البعض أن المقولة السابقة تدعو إلى انفصال الجامعة عن المجتمع، فلا يكون العلم فيها لمزاولة صناعة أو الالتحاق بوظيفة، بل تكون مكانًا يطلب فيه الإنسان العلم حبًا للحقيقة، وشوقًا لاكتشاف المجهول.

وعلى الرغم من أهمية حب العلم، وجدوى محاولة الكشف عن الرحاب الفسيحة المجهولة فى مجالاته وميادينه المختلفة، فإننا لا ندعو مطلقًا أن يتحقق ذلك بمعزل عن مشكلات المجتمع.

بمعنى، أنه ينبغى تسخير العلم (بكل ما تحمله هذه اللفظة من معان) من أجل إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التى يعانى منها المجتمع. ولما كان أستاذ الجامعة أولا وأخيرًا ابن مجتمعه، وهو إفراز للمجتمع الذى يعيش فيه، فلا يمكن له أن ينفصل عنه حتى إن إراد ذلك. وعليه، فأستاذ الجامعة يتفاعل مع ظروف المجتمع ومشكلاته، لأنه يقابلها ويصطدم بها كل يوم، وقد تكون لها تأثيراتها القوية والمباشرة عليه فى ذهابه وإيابه. وما دام الأمر كذلك، فسوف يوجه غالبية أساتذة الجامعة بحوثهم نحو مشكلات مجتمعهم طواعية، ودون إجبار أو وصاية من أحد. ومن لا يفعل ذلك، فهو بمعزل عن مجتمعه، وشريد عن الرسالة الحقيقية للجامعة.

تصور مقترح للخروج بالجامعة من مأزقها:

لا نزعم أننا سوف نقدم حلاً شاملاً لجميع الصعوبات والمشكلات التى تواجه الجامعة، وإنما نقدم اجتهادنا من خلال رؤيتنا الشخصية، مع الأخذ فى الإعتبار أن الحل الحقيقى لمشكلة الجامعة ينبغى أن ينبع من داخل الجامعة.

لقد حللنا من خلال الحديث السابق وضع الجامعة وأوضحنا ما لها وما عليها. ونقدم هنا أحد الحلول الذى قد يسهم فى خروج الجامعة من المأزق الذى وصلت إليه، حتى لا نفاجأ يومًا ما بأن الجامعة تنهار، ويكون شأنها شأن أية مدرسة ابتدائية.

وعلى الرغم من التصور الذى نقدمه، فإننا نناشد أساتذة الجامعة أن يكون هذا التصور مجرد دعوة جادة لهم؛ كى تتكاتف الأيدى وتتشابك لتعمل بجد واجتهاد، من أجل إصلاح حال الجامعة وتطوير أوضاعها.

إذًا، الدعوة موجهة للجميع للمشاركة الفعالة عن طريق العمل الميدانى الدؤوب أو عن طريق تقديم الاقتراحات والتوصيات المفيدة، التى يمكن أن يكون لها دورها الفعال فى رفع مستوى التعليم الجامعى من جهة، وفى جعل الجامعة منارة ثقافية ومركز قيادة للمجتمع من جهة أخرى.

إن الجامعة الآن فى مفترق الطرق، ولابد من إخراجها من عنق الزجاجة الموضوعةِ فيه. وينبغى أن تتضافر الجهود الصادقة لتفادى حدوث كارثة رهيبة تؤدى إلى اقتلاع الجامعة من جذورها، أو تفقدها استقلاليتها وتضعها تحت وصاية الآخرين.

إن مشكلة الجامعة ليست سهلة أبدًا، بل هى عميقة وجذورها ممتدة ومتشعبة ولابد من مواجهة المشكلة بشجاعة، والتضحية أو التنازل عن بعض حقوقنا، من أجل إزالة أية عقبات تقف كعثرات أمام تحقيق الجامعة للأدوار المرسومة لها والمنشودة منها. ولعل التصور التالى يكون له صداه المسموع بالنسبة لحل بعض جوانب مشكلة التعليم الجامعى:

(١) إعداد الخريجين:

تتحمل الجامعة الآن مسئولية إعداد الخريجين فى شتى التخصصات، كما تتحمل كليات التربية مسئولية إعداد معلم التعليم العام. إذًا، أصبحت مسئولية الجامعة الآن مسئولية مزدوجة، لأنها تعد الكوادر التى يحتاج إليها سوق العمالة، وتعد كذلك الكوادر التى تتحمل مسئولية التدريس فى التعليم العام.

وفيما يلى تصور لدور الجامعة فى إعداد العمالة التى يحتاج إليها المجتمع، دون تخصيص أية أدوار لكلية بعينها:

١- تضمين المناهج التى يدرسها الطلاب فى الكليات بعض الجوانب المعرفية اللازمة لفهم الثقافات الإنسانية والإقليمية، كذا تنويع المناهج بحيث تشمل جوانب المعرفة الأساسية، وبحيث تتكامل فيما بينها بما يبرز عوامل وحدتها والصلات المشتركة بينها، بشرط أن يراعى عند تحقيق ذلك التركيز على المبادئ والمفاهيم الأساسية فى العلم، كإطار تدور فيه وتنمو من خلاله المناهج، وأن يراعى أيضًا الأخذ بكل جديد فى مجال المناهج ما دام ذلك يتناسب مع ظروف وإمكانات المجتمع.

٢- أن تتضمن مناهج الكليات المختلفة دراسة وافية لتاريخ الثقافة المصرية وخصائصها المميزة، وبخاصة الكليات التى لا يدرس طلابها شيئًا عن تاريخ الثقافة المصرية من قريب أو بعيد.

٣- أن يتعلم جميع طلاب الجامعة جميع الأعراف والمواثيق المصرية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

٤- تضمين مناهج جميع الكليات مقررًا فى اللغة العربية ومقررًا فى إحدى اللغات الأجنبية، بشرط أن يتم تدريسهما فى الفرقتين الأولى والثانية على الأقل، وبشرط أن يكون لهما صلة مباشرة بتخصص الطلاب؛ حتى لايكونا مجرد مادتين هامشيتين وتحصيل حاصل يثقل كاهل الطلاب.

٥- إبراز الفرص المتعددة أمام طلاب الجامعة لتقدير قيمة التغير فى جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية... إلخ، مع أهمية إبراز الأسباب التى تدعو لحدوث هذا التغير.

٦- إتاحة الفرص المناسبة التى من خلالها يمكن لطالب الجامعة أن يكتسب أسلوب التفكير العلمى والتفكير الناقد وليمارس العمل التعاونى الجماعى.

٧- إخضاع المناهج بصفة دورية لما تسفر عنه نتائج الدراسات العلمية، وذلك لتحديد جوانب السلوك التى تحتاج إلى تعديل، كذا عدم الاقتصار على الجانب المعرفى والتركيز على وحدة السلوك الإنسانى.

٨- أن يمارس طلاب الجامعة الأساسات المتصلة بمدخلات الثقافات الإنسانية والإقليمية، مثل: الديمقراطية، احترام الرأى المعارض، التفكير الموضوعى، التعليم الذاتى، وغير ذلك.

٩- الاهتمام بالتعليم الذاتى، وإتاحة الفرص أمام الطلاب للتعلم بحرية ونشاط، على أن يراعى ألا يكون الهدف من المناهج التى يدرسونها هو الجانب المعرفى فقط. وإنما يمتد ليشمل جوانب أعمق من ذلك، مثل: التجريد، والتعميم، والتحليل.

١٠- التصدى للمشكلات الموجودة فى المجتمع وتقديم الحلول المناسبة لها، وذلك يعنى تقديم الاستشارات والخدمات «الفنية»، التى تطلبها أو تحتاج إليها الهيئات والمؤسسات المختلفة بعامة، والهيئات والمؤسسات المسئولة أو المعنية بالتعليم بخاصة.

١١- الإسهام فى بناء مجتمع عصرى متعلم يأخذ بمنجزات التقدم العلمى والتكنولوجى، وفى إبراز أهمية وقيمة تعاون الناس فى المجتمع العصرى من أجل تحقيق تقدمه وتطوره.

١٢- الإسهام فى إعداد الأفراد للعمل لتحقيق توفير الأطر البشرية المتخصصة التى يمكن أن تعمل فى مجالات التعليم المختلفة.

١٣- الإسهام فى خلق مجتمع تسود بين أفراده روح المحبة والتعاون وحب الوطن.

١٤- إتاحة الفرص المتعددة أمام الطلاب لممارسة القيم الأخلاقية، والاجتماعية، والدينية، والجمالية.

١٥- الإسهام فى رسم إستراتيجية قومية للتعليم فى مصر، يمكن أن تكون مدخلا لتطوير التعليم على أساس علمى.

١٦- عمل دراسات علمية جادة لتطوير النظام التعليمى؛ بحيث لا يكون الهدف الأساسى من التعليم هو قياس ما حصله التلاميذ فقط، إنما يمتد إلى أهداف أخرى أجدى وأنفع، مثل: الكشف عن قدرات التلاميذ الابتكارية، كذا الأخذ بأساليب جديدة فى التقويم غير المتبعة حاليًا.

١٧- توفير الكوادر الفنية اللازمة لتحقيق خطط التنمية فى شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية... إلخ.

١٨- وضع الخطط المناسبة لمحاولة:

* تحقيق مزيد من الوحدة بين خطط التعليم الجامعى ومناهجه بين البلدان العربية المختلفة.
* جعل الهدف الأساسى لمناهج التعليم الجامعى هو تمكين الطلاب من التعليم الذاتى أثناء الدراسة وبعدها.
* تكامل مضمون وتوجهات المناهج فى المجالات المختلفة، سواء أكان ذلك على مستوى التعليم قبل الجامعى أم مستوى التعليم الجامعى.
* الأخذ بمجالات دراسية جديدة، مثل استخدام الحاسبات الآلية فى تعليم المناهج المختلفة.
* تحطيم الحواجز بين التعليم الفنى والتعليم العام، وذلك بتوظيف التكنولوجيا فى تعليم شتى مناهج التعليم الجامعى.
* ربط محتوى التعليم بالإنتاج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
* الاهتمام بالعمليات العقلية العليا كالفهم والتطبيق وحل المشكلات، وكذا الاهتمام بالمهارات والقيم والاتجاهات.

* تعديل طبيعة المناهج الدراسية الجامعية وتنظيمها؛ بحيث تتوافق مع التغيرات التى تحدث فى النظم التعليمية العالمية.
* الأخذ بأساليب جديدة فى التعليم والاهتمام بالأنشطة المعملية والعملية الميدانية، التى يأخذ فيها المتعلم دورًا إيجابيًا واضحًا.
* الأخذ بأساليب جديدة فى التقويم.
* الجامعة كمؤسسة تعليمية، ينبغى أن يكون لها علاقة ارتباط قوية وشاملة بالبيئة، فتكون بمثابة المعمل والميدان لتدريب الطالب على التفاعل مع مجتمعه.
* التطوير المستمر فى محتوى مناهج التعليم الجامعى بحيث تتفق مع ظروف العصر، وبحيث تتوافق مع أهمية سياسة تحريك التعليم الجامعى بصفة مستمرة، وبسرعة تتفق مع سرعة التطور المرغوب فيها.

(٢) تحديث مناهج الجامعة:

من المسلم به أن إصلاح التعليم لرفع كفائته وزيادة إنتاجه يتطلب إدخال تحسينات وإحداث تغييرات على كل من أهدافه، وبنيته، ومحتواه، وطرائقه، ووسائله، وإدارته، ونظمه، وعلاقاته، وكل ما يتصل به من عوامل لها تأثير إيجابى فى هذا الصدد، لأن إهمال أى منها يكون له مردود سلبى على الأجزاء المحسنة الأخرى.

أيضًا، تتأثر وتؤثر الشبكة الواسعة المتشابكة من العناصر المكونة للعملية التعليمية فى السياق الاجتماعى والسياسى والاقتصادى للمجتمع، الذى توجد فيه المؤسسة التعليمية، ويترتب على ذلك أن التغير والتقدم المنشودين للتعليم وللمجتمع لا يحدثان بغير تعاون الجامعة مع القطاعات الأخرى.

وتحتل المناهج موقعًا إستراتيجيًا حساسًا فى هذه العملية المعقدة الشاملة، وبخاصة عند النظر إلى التخطيط التعليمى من منظور جودة ومستوى التعليم، لأنهما يعتمدان على معرفة مدى تفاعل هذا التعليم مع قابليات وميول وخلفيات

الطلاب من جهة، ومع مشكلات وحاجات واتجاهات المجتمع من جهة أخرى.

وحتى يستطيع التعليم الجامعى أن يتكيف مع هذين المتغيرين ـ المجتمع والطالب ـ ينبغى حدوث تحول جذرى وشامل فى طبيعته، مع مراعاة أن المناهج هى الوسيلة الرئيسة لتحقيق ذلك، لأنها تجسد بدرجة كبيرة مضمون طبيعة التعليم المطلوب تغييرها وتطويرها. لذلك هناك شبه إجماع على جميع المستويات فى جميع البلدان بأن أفضل مدخل وخير وسيلة لإصلاح التعليم ولتجديده، هو تحسين المناهج وتغييرها[٨].

إستراتيجيات «تحديث» المناهج فى الجامعة:

أ ـ (التحديث) فى المفاهيم التى تتضح على أساسها مجموعة من التصورات والرؤى، التى تحدد السياسة العامة والنموذج المطور وخط التغيير الأفقى والرأسى فى المنهج المطلوب (تحديثه).

ب ـ (التحديث) فى الأهداف العامة والخاصة، الطويلة والقصيرة الأمد للمنهج، متوخين فى ذلك عدم الدخول فى عموميات، بل إن أهداف المنهج المطور ينبغى ترجمتها إلى أهداف سلوكية، يمكن قياس أبعادها والتحكم فى الوصول إليها.

جـ ـ (التحديث) فى البنية التى يتركب منها المنهج، واختيار عناصر المقررات والخبرات والمعارف والحقائق، التى تحقق ما نصبو إليه من تحديث وتطوير.

د ـ (التحديث) فى أسلوب التدريس وطرق الاتصال من حيث التركيز على ديناميكية التعليم، التى يتزود فيها الطلاب بالمهارات والخبرات فى أساليب البحوث الفردية والجماعية، والدراسات المكتبية والميدانية، وحلقات المناقشة لتبادل المعارف والآراء، بدلا من الاعتماد على نظام المحاضرات وتلقين المعلومات.

هـ ـ (التحديث) فى إدخال نظام يتحرك الطالب فى داخله، ويصبح له حرية

اختيار المقررات التى يرغب فى تعلمها، والاستفادة منها لينمى اهتماماته ويشبع ميوله، بدلا من فرض جميع مقررات المنهج وتقنين دروسه؛ مما يجعل الطالب يشعر بالجمود داخل منهج يجد نفسه حبيسًا فيه.

و ـ (التحديث) فى أساليب تقويم المنهج، من حيث: أهدافه وبنيته ومقرراته وأساليب التدريس فيه، بشرط أن تعتمد هذه الأساليب على المتابعة والبحث والتغذية الراجعة[٩].

أساليب تحقيق التحديث فى مناهج الجامعة:

يمكن أن تكون الخطوات التالية بمثابة المدخل المناسب لتحقيق التحديث فى مناهج الجامعة:

١- تنمية شعور حب الوطن والانتماء له، والتضحية فى سبيله، عند الطلاب، مما يقوى لديهم الاستعداد للنهوض بالمهام التى يعهد إليهم بها، ويجعلهم قادرين على تحمل المسئوليات التى تلقى على عاتقهم. وفى كل الأحوال، يؤدون ما يطلب منهم تحقيقه برضا وأمانة، ما دام ذلك شرعيًا وفى ظل الأعراف والقوانين السائدة والمعمول بها.

وحتى يتحقق ذلك، ينبغى أن يكون الأساتذة القدوة الصالحة؛ كى يتمثل بهم الطلاب، ولا يكونوا من أصحاب الشعارات الباطلة التى سرعان ما يظهر زيفها، فيكون سقوطهم أمام طلابهم عظيمًا.

٢- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تأهيل الطلاب تأهيلا علميًا وتربويًا متكاملا، وذلك عن طريق:

* استكمال النقص فى أعضاء هيئة التدريس بالكليات بما يتناسب مع عدد الطلاب.

* توفير هيئة تدريس مستقلة بالكليات الإقليمية فى جميع التخصصات قبل إنشائها.

* الأخذ بالمناهج الأكاديمية والتربوية المطورة المعمول بها فى كليات الجامعة فى الدول المتقدمة، وتكييفها بحيث تصبح مناسبة للمجتمع المصرى.

* الأخذ بأساليب جديدة فى التدريس، غير الأسلوب التقليدى المتبع، مثل أسلوب التعلم الذاتى، وأسلوب التعلم لحد الإتقان، وغيرها.

* توفير الوسائل التعليمية المتطورة والتقنيات الجديدة، كذا إنشاء مراكز التوثيق وبنوك البيانات والمعلومات والإحصاءات.

* إثراء المكتبات فى الكليات بالمراجع والكتب العربية والأجنبية، التى تسهم فى هذا المجال.

* عدم إنشاء إقسام للدراسات العليا فى مختلف التخصصات، ما لم يتوفر الأساتذة فى التخصصات ذاتها، وما لم توجد المكتبات والمعامل والتجهيزات اللازمة.

* الاهتمام والجدية بالبحوث العلمية، وبخاصة ما لها علاقة بمجالات حيوية، مثل: حل مشكلات البيئة، والوقاية من الأمراض المستعصية، والتدريب أثناء الخدمة، والتعلم عن بعد.

* استكمال النقص فى المختبرات والمشاغل.

* تشييد مبانى الكليات الجديدة على طابع حديث غير تقليدى.

* العمل على ألا تنقطع الصلة بين الكليات، والخريجين العاملين فى شتى المجالات والميادين.

* توفير الضمانات الكفيلة بسير «التطبيقات العملية» فى مسارها الصحيح؛ حتى تكون مردوداتها إيجابية فيما يتصل بإعداد الخريجين.

* مراعاة الأسس الفكرية والتوجيهات السليمة، التى تجعل من الطالب فى الجامعة، جزءاً لا يتجزأ من البيئة[١٠].

* التعاون المثمر والفعال بين الجامعة ووزارة التربية والتعليم من جهة، والجامعة والهيئات ومراكز البحوث المعنية بالتعليم من جهة أخرى.

* توجيه بحوث أساتذة الجامعة، بما يفيد فى إعداد وتدريب الطلاب على الوجه الأمثل، بالنسبة للوظائف التى سوف يعملون فيها بعد التخرج.

٣- أن تكون المقررات التى يدرسها الطلاب فى الكليات المختلفة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا وعضويًا باحتياجاتهم المستقبلية، على أن تعالج المفاهيم المتضمنة فى هذه المقررات معالجة جديدة حديثة على ضوء الفكر المعاصر.

وحتى تتحقق هذه المعالجة، يجب أن تتضمن تلك المقررات ما يساعد الطلاب على الاستيعاب والتمكن التكنولوجى، وعلى ممارسة الحياة التعاونية، وعلى إكتساب مهارات المحافظة على البقاء، وعلى الاختيار المهنى المناسب لهم، وعلى التمكن من التعلم الذاتى، وعلى التفكير والابتكار فى حل المشكلات واتخاذ القرارات، وعلى التواصل، وعلى اكتساب المواطنة الصالحة على المستويين: المحلى والعالمى، وعلى اكتساب مقومات السلوك الحميد والتربية الأخلاقية، وعلى ما يبرز الاهتمام بإنسانية الإنسان.

(٢) الدراسات والبحوث:

إن الدراسات والبحوث التى يقوم بها العلماء بمثابة الطريق، الذى يسلكونه أثناء سيرهم فى طريق طويل وصعب، بهدف تحقيق الكشوفات وإثبات النظريات. كما أنها تمثل المحاولات الجادة للبحث عن حلول المشكلات، والإجابة عن التساؤلات.

لذا، ينبغى توجيه الدراسات والبحوث التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة فى مختلف الكليات إلى المجالات الحيوية، لأنها تمثل الركيزة التى يقوم عليها التمثيل العينى لمقولة التقدم والرقى، كما أنها السبيل لتلافى الأخطاء وأوجه القصور الموجودة فى المجتمع. أيضًا، فإنها تمثل طريق التقدم، أو المرد الثابت الديناميكى، أو القوة المثمرة الولود لكل ما تنتجه قريحة الإنسان.

إن ربط الدراسات والبحوث بمشكلات المجتمع يساعدنا على إدراك الفرق بين الصدق والكذب، وعلى معرفة التآزر الجميل المثمر الخصيب بين العقل والتجريب، الفهم والحواس، اليد والدماغ، الفكر والواقع.

بسبب ما تقدم، أوصى مؤتمر «الجامعة والمجتمع» الذى عقد بجامعة القاهرة سنة ١٩٩٠، بتوجيه البحوث والدراسات بما يخدم قطاعات الإنتاج والخدمات، ويقدم الحلول لما نواجهه من مشكلات علمية. أيضًا، تضمنت توصيات المؤتمر إقامة البرامج التدريبية فى كل ما هو جديد؛ بحيث يواكب الأفراد التطورات العلمية والتكنولوجية. كذا، تضمنت التوصيات ضرورة تحقيق الربط بين التعليم والتدريب، ومواجهة التحديات الأساسية التى يواجهها المجتمع.

تأسيسًا على ما تقدم، ينبغى توجيه البحوث والدراسات مستقبلا للنواحى والمجالات ذات العلاقة المباشرة بمشكلات المجتمع.

ولعل أهم المجالات التى يجب أن توليها البحوث اهتمامها، هى:

* طرائق وأساليب تطوير التعليم الجامعى والعام على السواء.
* أساليب تطوير المناهج الجامعية لتناسب ظروف الزمان والمكان.
* أسباب زيادة تلوث البيئة.
* أسباب زيادة نسبة الأمية، ووسائل مواجهة هذه الظاهرة.
* أسباب الهجرة الجماعية من الريف إلى الحضر، وأسباب الهجرة خارج مصر.
* أسباب التخلف التقنى، على الرغم من وجود المستحدثات التكنولوجية الجديدة.
* أساليب مواجهة مشكلة انتشار الخرافات بين المتعلمين، والاعتقاد فى الغيبيات.
* أساليب مواجهة المشكلات الاقتصادية، مثل: انخفاض مستوى دخل الفرد، والبطالة المقنعة.

* أسباب عدم حل مشكلة زيادة السكان على الرغم من حملات التوعية المستمرة.
* أساليب مواجهة الأمراض المستعصية كالإيدز، والسرطان.
* أسباب انتشار الأمراض النفسية والعصبية بين الشباب.
* أسباب افتقاد الشباب للقيم والمثل.
* أسباب الطموحات غير العاقلة التى تفشت بين الشباب فى الفترة الأخيرة.
* أسباب افتقاد بعض الأسر المصرية لخصائصها الطيبة، وزيادة الخلافات بين أفراد الأسرة الواحدة.
* طرائق مواجهة ظاهرة إدمان الشباب للمخدرات.
* طرائق مواجهة ظاهرة تفشى العنف بين الشباب، وزيادة جرائم اغتصاب الفتيات والنساء.
* أسباب التطرف الدينى بين الشباب، وطرق مواجهة هذه الظاهرة.
* العلاقات الاقتصادية والسياسية بين مصر وبلدان العالم.
* التنقيب عن الصالح فى التراث العربى والمصرى، ونشره على الأصعدة الوطنية والقومية والدولية.
* التعليم ضد الفقر والجوع.
* التعليم من أجل الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية.
* دور التعليم فى نقل التكنولوجيا المتقدمة.
* التعليم من أجل بناء القيم الخلقية والروحية.
* التعليم من أجل تنمية الريف.
* التعليم من أجل تأصيل الديمقراطية السليمة.

* التعليم من أجل الاعتماد على النفس، ومن أجل تنمية القدرة الذاتية على مواجهة تحديات العصر.
* تنمية المهارات الإنتاجية لدى الطلاب.
* أساليب التقويم وبدائل الامتحان[١١].

وبالنسبة لتكلفة البحوث والدراسات التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة، فهى مرهقة جداً لهم بعد ارتفاع أسعار النشر فى المجلات والدوريات العلمية المتخصصة، لذا يجب أن تتحمل الجامعة مسئولية نشر البحوث والدراسات رفيعة المستوى فى الدوريات العلمية الجامعية الحالية، وتشجيع النشر فى أمهات الدوريات العلمية العالمية بشرط أن تتحمل الكليات نفقات النشر.

ومن ناحية أخرى، يجب ربط البحوث والدراسات بحاجات ومشكلات المجتمع، لذا يجب إعطاء قيمة متعاظمة للبحوث التطبيقية الموجهة لتحقيق أهداف المجتمع وحل مشكلاته، وإعطاؤها أهمية خاصة فى تقييم الإنتاج العلمى لأعضاء هيئة التدريس، عند التقدم للترقية لدرجات وظيفية أعلى.

(٤) التعاون بين الجامعات والهيئات المعنية بالتعليم:

يمكن أن يتم التعاون بين الجامعة والهيئات المعنية بالتعليم عن طريق تحقيق الآتى:

* تنمية علاقات قوية سليمة مع وزارة التربية والتعليم، والمؤسسات التربوية الأخرى التى لها اهتمامات بالتعليم.
* تبادل البحوث التى تقوم بها كليات الجامعة مع وزارة التربية والتعليم والمؤسسات التربوية الأخرى.
* تقديم أية «مشورات» فنية تطلبها وزارة التربية والتعليم أو المؤسسات التربوية الأخرى، كذا الإسهام فى المسوح والدراسات التى يقومون بها.
* الإسهام فى وضع إستراتيجية قومية للتعليم بالمشاركة مع وزارة التربية

والتعليم والمؤسسات التربوية الأخرى.

* الإسهام فى إعداد المناهج المطورة والكتب المدرسية الملائمة، كذا تقديم المشورة والمساعدات الفنية المتعلقة باستخدام التقنيات الجديدة فى التربية.

* الإسهام فى إنشاء نظام كفء للمعلومات التربوية، للإفادة منه فى عقلنة العمل التعليمى وتطويره وتجديده.

* متابعة تطورات العلوم والممارسات والتكنولوجيا التربوية فى البلدان المتقدمة، كذا الإطلاع على الفكر العالمى وتجارب البلدان الأخرى فى الاستحداث والتجديد التربوى، واختيار ما يناسب المجتمع فى ضوء ظروفه وإمكاناته، ونشره بعد تعديله بما يتوافق مع البيئة[١٢].

(٥) تمويل التعليم الجامعى:

بادى ذى بدء، ينبغى طرح السؤال المهم التالى:

أتعانى جامعاتنا من ضائقة مالية حقيقية، بالرغم من أن الدولة تنفق فى حدود مليارين من الجنيهات على ١٤ جامعة فى مصر؟

إن ما سبق يثير العجب العجاب، وبخاصة إذا علمنا أن الدولة فى بريطانيا تنفق مليار وربع مليار جنيه أسترليئى على ٤٧ جامعة بريطانية؛ أى إن متوسط ميزانية أية جامعة مصرية يعادل تقريبًا متوسط ميزانية أية جامعة بريطانية، رغم ضآلة مرتبات الأساتذة والموظفين بالجامعات المصرية بالمقارنة بنظرائهم البريطانيين، ورغم انخفاض مستوى التعليم فى جامعاتنا نسبيًا وفى تخصصات بعينها مقارنة بمستوى التعليم فى الجامعة البريطانية التى تعد من أعظم جامعات العالم.

فأين ينفق هذا المبلغ الكبير من الجنيهات؟ أهو ينفق على إدارة متضخمة تدير أجهزة تعليمية ضامرة العقل والجسد؟ أتتعرض جامعاتنا لعمليات من النهب المنظم تقوم به هيئات أو جماعات شريرة على غرار ما يحدث فى كثير من الإدارات المصرية؟

على أية حال، سواء تعانى جامعاتنا من ضائقة مالية حقيقية أم ضائقة مالية مفتعلة، فإننا نقدم الاقتراحات التالية التى قد تسهم فى رفع مستوى الدخل المادى للجامعة، وتزيد من تمويلها:

* إجتذاب الطلاب العرب والأجانب للدراسة فى جامعاتنا بمصروفات مناسبة بالعملة الصعبة.
* يتحمل الطلاب أنفسهم، أو الجهات التى تقوم بإيفادهم لمواصلة الدراسة العالية على مستوى الدبلومات والماجستير والدكتوراه تكلفة الدراسة بالكامل.
* تحويل الجامعات إلى بيوت خبرة شديدة الارتباط بمجتمعها وإقليمها.
* الدعوة إلى تمويل التعليم العالى عن طريق الجهود الذاتية والمساهمة الشعبية.
* استخدام المعونات الأجنبية لسد احتياجات الجامعة من المعدات والتجهيزات، ولإعداد الكوادر البشرية.
* الاهتمام بالدراسات والبحوث التى تتطرق إلى موضوع الهدر والمفقود فى التعليم الجامعى، والأخذ بتوصياتها.
* رفع المربوط الضريبى على فئات بعينها، وتخصيص فروق الضرائب لصالح الجامعة.

(٦) الإعداد المهنى لأستاذ الجامعة:

وفقًا للنظام المعمول به حاليًا فى عملية الإعداد المهنى لأستاذ الجامعة، تمثل عملية اختيار خريج الجامعة للعمل كمعيد الخطوة الأولى، فى طريق إعداد أستاذ الجامعة، حيث يتم إختياره إما عن طريق التكليف أو عن طريق الإعلان، وفى كلتا الحالتين، يتم المفاضلة بين الخريجين على أساس التقدير العام وتقدير مادة التخصص وفقًا لما جاء بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات، ووفقًا لما جاء باللوائح الداخلية للكليات.

ويبرز الواقع الفعلى أن الاختيار على أساس تحصيل الطالب خلال سنوات

دراسته ليس بالمعيار الصالح والصادق دائما، وبخاصة أن الامتحانات فى جامعاتنا تهتم بالدرجة الأولى بقياس ما حفظه الطالب، وليس بما فهمه، أو بما استطاع أن يحقق فيه جديداً ومبتكراً.

ومن ناحية أخرى، لا يعنى حصول الطالب على تقدير مرتفع أو ترتيب متقدم بالنسبة لأقرانه، أنه يصلح أن يكون عالمًا أو باحثًا. فالعالم أو الباحث لهما سماتهما الشخصية والعلمية، التى قد لا تتوفر فى كل الناس، للدرجة التى أكدت الزعم بأن «العثور على إبرة وسط كوم من القش أسهل بكثير من التنبؤ بأن هذا الإنسان يصلح ليكون عالمًا أو باحثًا، بكل ما تحتويه كل من اللفظتين من معانٍ ودلالات، تندرج تحت مظلة أصول البحث العلمى وقواعده».

والدليل على ما تقدم، أن بعض المعيدين فى بعض الكليات ممن حصلوا على تقدير امتياز مع مرتبة الشرف، قد فشلوا تمامًا فى إكمال دراساتهم على مستوى الماجستير أو الدكتوراة، ، وتم تحويلهم للعمل فى وظائف إدارية. كما أن بعضهم قد تعثر بدرجة كبيرة، فأشفق عليهم الأساتذة حرصًا على مستقبلهم، فساعدوهم مساعدات غير عادية حتى حصلوا على درجة الدكتوراه.

وغالبًا، لا يعترف أفراد النوعية الأخيرة بجميل أساتذتهم بسبب عقدة النقص المترسبة بداخلهم، والتى يتذكرونها كلما رأوا أساتذتهم. وقد يتعمد بعضهم عن قصد إحراج أساتذتهم داخل القسم وخارجه، فيؤدى ذلك إلى حدوث صدامات وصراعات داخل القسم، تؤثر تأثيراً سلبيًا لغير صالح العملية التعليمية فى الجامعة.

ولما كان «أستاذ الجامعة» ينبغى أن يمثل الوجه الحضارى للمجتمع، فإننا نرى أهمية مرور عملية الإعداد المهنى لأستاذ الجامعة فى الخطوات التالية:

(أ) يتم تعيين المعيد من الحاصلين على درجة الماجستير، بشرط أن يكتب المشرف تقريراً وافيًا عن نشاطه العلمى وعمله البحثى أثناء الدراسة تحت إشرافه، وإن يوضح المشرف فى هذا التقرير إيجابيات الطالب وسلبياته المرتبطة

بسمات مسلكه العام وتصرفاته الشخصية، التى ظهرت له أثناء تعامله المباشر معه.

ويتطلب تحقيق التوصية السابقة تحقيق الإجراءات التالية:

* إلغاء وظيفة «مدرس مساعد» التى استحدثت فى السنوات الأخيرة للحاصلين على درجة الماجستير، إذ يكون شرط التعيين فى وظيفة «معيد» هو الحصول على درجة الماجستير، وليس البكالوريوس أو الليسانس.
* إعداد صيغة مناسبة للتقرير الذى يكتبه المشرف عن الدارس، إذ يكون المطلوب من المشرف كتابة تقرير شامل يمثل حكمًا صادقًا وأمينًا عن الطالب فى شتى النواحى، وليس مجرد تزكية منه للطالب. ونظرًا لأهمية هذا التقرير بالنسبة لتعيين الطالب فى الوظيفة ذاتها، ينبغى أن تقوم كل جامعة بإعداد صيغة التقرير بما يتناسب مع ظروفها وإمكاناتها المادية والبشرية من أعضاء هيئة التدريس، بشرط أن يقر المجلس الأعلى للجامعات صلاحية هذا التقرير.

(ب) بعد تعيين المعيد، يتم تكليفه بعمل الآتى:

* يصاحب المعيد أحد الأساتذة فى جميع المحاضرات النظرية، والدروس العملية فى المختبرات والمعامل، بشرط ألا يقوم المعيد بتدريس أية دروس نظرية أو عملية أبدًا، ويكون ذلك من صميم واختصاص عمل عضو هيئة التدريس.
* يقوم المعيد بعمل قراءات لمدة عامين على الأقل فى المكتبة فى الموضوع الذى يحدده له القسم، ثم يكتب بعد ذلك خطة البحث فى مدة لا تقل عن ستة أشهر.
* يعرض المعيد خطة البحث فى سيمينار القسم، فإذا تم إقرارها، يتم اتخاذ الإجراءات الخاصة بتسجيله لدرجة الدكتوراه فى الجامعة، التى يعمل فيها أو إيفاده لبعثة فى الخارج.

(جـ) إن قبول الخطة البحثية المقدمة من المعيد للتسجيل لدرجة الدكتوراه فى ظل

الشروط آنفة الذكر، يعنى أنه قد حقق الخطوة الأولى فى طريق الإعداد المهنى له كعضو هيئة تدريس بالجامعة، لذا ينبغى تحقيق إحدى التوصيتين التاليتين:

* إيفاد المعيد فى بعثة طويلة الأجل للخارج، مع مراعاة الآتى:

- إيفاد الدراسين إلى أرسخ جامعات العالم بحسب اهتمامات كل منها ووفقًا لخطة مدروسة، ومع تنويع مصادر المعرفة، وذلك إلى أن تصبح كوادر التعليم ١ : ١٠ بالنسبة للطلاب. وهذا يقتضى أيضًا إلغاء القرار بحظر الدراسة فى الخارج للتحضير لدرجات علمية تمنحها الجامعات المصرية.
- معاملة عضو البعثة الهارب فى الخارج من التزامات الخدمة التعليمية فى الجامعة المصرية معاملة اللص الهارب، والمطالبة بتسليمه تسليم المجرمين والتشريع لذلك.

* فى حالة صعوبة تحقيق التوصية الأولى، يتم التسجيل للمعيد فى القسم الذى يعمل فيه.

وفى هذه الحالة، ينبغى تحقيق الإجراءات التالية:

- دعم أدوات البحث العلمى (المكتبات الجامعية بالنسبة للدراسات الإنسانية، والمعامل بالنسبة لكليات العلوم، والورش بالنسبة لكليات الهندسة، والمستشفيات الجامعية بالنسبة لكليات الطب، وحقول التجارب بالنسبة لكليات الزراعة. . . إلخ) دعمًا قويًا يعمق قدراتنا على العلم والتعليم.
- التوسع فى استقدام العلماء الأجانب للتدريس فى جامعاتنا، والإشراف على أبحاث طلابنا، بشرط أن يكونوا من العاملين أو الباحثين فى جامعات الدرجة الأولى فى الخارج أو المتقاعدين منها.

(د) بعد حصول المعيد على درجة الدكتوراه، وقبل أن يتحمل مسئولية العمل فى حقل التدريس الجامعى، ينبغى تحقيق التوصيات التالية:

* إيفاد عضو هيئة التدريس الذى حصل على درجة الدكتوراه من الداخل فى بعثة داخلية أو خارجية لمدة عام كامل، للحصول على دبلوم فى إحدى اللغات الأجنبية الحية لضمان إمكانية متابعته أحدث المطبوعات والبحوث فى تخصصه وفى التخصصات الأخرى.

* تدريب عضو هيئة التدريس، سواء أكان من الحاصلين على درجة الدكتوراه من الداخل أم الخارج، على أصول وقواعد مهنة التعليم، بشرط تحقيق الإجراءات التالية:

- أن يقوم بالتدريس فى هذه الدورة الأساتذة فقط من المصريين ومن الأجانب (فى حالة وجودهم)

- أن تكون مدة الدورة ستة شهور كاملة.

- أن يكون التدريب لمدة يومين أسبوعيًا، بشرط ألا يزيد عدد المحاضرات عن أربعة محاضرات يوميًا، ولا يزيد زمن المحاضرة عن ساعة واحدة.

(هـ) بعد حصول عضو هيئة التدريس على دبلوم اللغة وعلى الدبلوم المهنى، ينبغى تحقيق الإجراءات التالية لضمان أن يقوم بعمله على أكمل وجه:

* العودة الصارمة إلى اشتراط تفرغ الأساتذة للطلاب بالكامل، مع حظر انتداب أعضاء هيئة التدريس للعمل خارج جامعاتهم أكثر من ست ساعات أسبوعيًا.

* حظر إعارة أعضاء هيئة التدريس خارج جامعاتهم، سواء داخل البلاد أم خارجها أكثر من أربع سنوات فقط - خلال مدة الخدمة فى الجامعة - مهما كانت الظروف، وبشرط أن يتم ذلك بعد حصوله على وظيفة أستاذ مساعد أو بعد انقضاء خمس سنوات من تعيينه كعضو هيئة تدريس بالجامعة، واعتبار كل من تجاوز هذه المدة أو تعاقد بمفرده للعمل خارج الجامعة مستقيلا من وظيفته، ويترك لعضو هيئة التدريس الحرية لتكون الإعارة متصلة أو على فترتين فقط.

* ترشيد رصيدنا من أساتذة الجامعات بحيث تلغى الأقسام الضعيفة التكوين من بعض الكليات وتدمج فى نظائرها فى الكليات الأخرى، فليس من اللازم أن تشتمل كل جامعة على كافة التخصصات.

* تجريم الدروس الخصوصية بين الأساتذة وطلابهم، وفصل أى عضو فى هيئة التدريس يقوم بالتدريس لطالب أو مجموعة من طلابه دروسًا خصوصية خارج إطار الجامعة. وتطبيق العقوبة نفسها على الطالب ومحاكمتهما بتهمة الشروع فى الرشوة.

* الاهتمام بالمشاركة فى المؤتمرات العلمية الدولية، وتشجيع الجامعات المصرية والأجنبية لعقد هذه المؤتمرات فى مصر، وإيفاد أساتذة الجامعات فى أجازات دراسية متكررة قصيرة (من ثلاثة إلى ستة شهور)، مرة كل أربع سنوات مع تيسير إقامتهم فى مراكز البحث العلمى الكبرى فى الخارج؛ حتى يجددوا علمهم ويزداد تعارفهم بعلماء العالم المتقدم، والاهتمام الخاص بتزويد المكتبات الجامعية بالدوريات العلمية وبكافة المطبوعات الصادرة عن الجامعات الرئيسة فى العالم بصفة روتينية، واستقدام الممتحنين الخارجيين من جامعات العالم الكبرى فى بعض المواد عند الضرورة.

* تشكل لجان ثلاثية فى كل تخصص، تكون مهمتها متابعة أحدث المطبوعات فى العلوم والفنون والآداب والدراسات الإنسانية والاجتماعية، وأحدث الأجهزة العلمية لضمها إلى مكتبات الجامعات ومعاملها.. إلخ. ويكون من مهام هذه اللجان استكمال الناقص فى الرصيد الحالى لمكتباتنا ومعاملنا.

(و) بالنسبة لترقية أعضاء هيئة التدريس، ينبغى التفكير فى وضع معايير أكثر موضوعية لتقدير الأبحاث العلمية وترقية أعضاء هيئة التدريس، والفصل بين الترقية المالية والترقية العلمية، مع إطلاق الترقيات المالية الدورية والتشدد فى الترقيات العلمية.

وينبغى التنويه إلى أهمية مراعاة الآتى:

- مدة الترقية من مدرس إلى أستاذ مساعد ست سنوات.
- مدة الترقية من أستاذ مساعد إلى أستاذ سبع سنوات.
- إعادة وظيفة «أستاذ كرسى» مرة أخرى للجامعة.
- ينبغى مراعاة سنة النشر بحيث لا يزيد عدد البحوث التى يقوم بها المدرس سنويًا عن أربعة، والتى يقوم بها الأستاذ المساعد سنويًا عن ثلاثة، مع مراعاة أن تكون السنة الأولى من التعيين للمدرس أو بعد الترقية للأستاذ المساعد كسنة انتقالية، لذا لا يحاسب عليها إذا لم يقم بأية أبحاث خلالها.
- عدد البحوث التى يتقدم بها المدرس لا تقل عشرة ولا تزيد عن خمسة عشرة، والتى يتقدم بها الأستاذ المساعد لا تقل عن اثنى عشر بحثًا، ولا تزيد عن ثمانية عشر بحثًا، مع مراعاة البند السابق.
- لا يزيد عدد البحوث التى يقوم بها الأستاذ أو الكتب التى يؤلفها سنويًا عن اثنين فقط، ويكون من حقه التقدم لشغل وظيفة «أستاذ كرسى» بعد عشر سنوات من حصوله على درجة الأستاذية. ولا يتقدم بأكثر من خمسة أعمال فقط (بحوث أو كتب) للترقية، بشرط أن تقوم لجان رفيعة المستوى بتقييم هذه الأعمال، ويكون أعضاؤها ممن يعملون بالجامعات العريقة بالدخل والخارج.

خاتمة:

لقد أظهر السرد السابق لموضوعات هذا الفصل أن التعليم العام والتعليم الجامعى على حد سواء، يعانى من عقبات عديدة، ويكاد يصل إلى طريق مسدود، بالنسبة لوضع الحلول المناسبة لتلك العقبات.

وهنا نطرح السؤال: على من نطلق النار؟

الحقيقة، إن هبوط مستوى التعليم مسئوليتنا جميعًا بلا استثناء. مسئوليتنا لأننا ظلمنا أولادنا بالإنجاب السريع العديد. مسئوليتنا يوم حملنا الحكومة المسئولية

كاملة ووقفنا لنتفرج على جهودها المتعثرة فى مجال التعليم، ولم نمد لها أيدينا لتقديم أدنى مساعدة. مسئوليتنا يوم جعلنا الدولة تفكر لنا فى جميع شئون حياتنا بما فى ذلك تعليمنا. مسئوليتنا لأننا لا نسعى إلى التفكير فى الخروج من الأزمة، ونكتفى بالنقد وإلقاء اللوم على الحكومة وعلى الآخرين.

وعلى الرغم من أننا قد قدمنا بعض الاقتراحات والتوصيات التى قد تسهم فى حل مشكلة التعليم فى مصر، فإننا نقر فى نهاية هذا الفصل بأن ما قدمناه سوف يكون صرخة فى الظلام، ويكون كمن يسبح ضد التيار، ما لم يتحمل كل فرد يعمل فى التعليم العام أو فى الجامعة مسئوليته بالكامل.

المراجع مرتبة كما جاءت بالفصل

(١) عبد العزيز حمودة، «التعليم بين دعائم الأمن القومى»، **جريدة الأهرام**، ٣٠/٦/١٩٩١.

(٢) عبد العاطى محمد، «تحذير: العالم العربى فى مواجهة كارثة تعليمية محققة»، **جريدة الأهرام**، ١٢/٥/١٩٩٠.

(٣) أحمد شوقى، «التعليم بين الفكر والفعل... والواقع والأمل»، **جريدة الأهرام**، ٧/٤/١٩٨٨.

(٤) محمد عنانى، «الثقافة والإعلام والتعليم»، **جريدة الأهرام**، ٢٢/٥/١٩٩٠.

(٥) لويس عوض، «ملاحظات على التعليم المصرى»، **جريدة الأهرام**، ٢٦/٩/١٩٨٧.

(٦) لمزيد من الآراء أو التوجهات الخاصة بالأساليب التى يمكن الأخذ بها، فى عملية إصلاح التعليم، يمكن الرجوع إلى المصدرين التاليين:

* مجدى عزيز إبراهيم، **رؤى مستقبلية فى تحديث منظومة التعليم**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١.

* ـــــــــــــ، **تطوير التعليم فى عصر العولمة**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٠.

(٧) لويس عوض، «الجامعات المصرية»، **جريدة الأهرام**، ٢٥/١٠/١٩٨٦.

(٨) سعاد خليل إسماعيل، «مفاهيم واتجاهات جديدة فى التخطيط لتطوير المناهج»، **مجلة التربية الجديدة**، السنة الأولى، العدد الثانى، نيسان (أبريل)، ١٩٧٤، بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية، ص ص ٥٥-٧٠.

(٩) محمد الشبينى، «إستراتيجيات (التحديث) فى برامج إعداد المعلمين»، **مجلة التربية الحديثة**، السنة الأولى، العدد الثالث، آب (أغسطس)، ١٩٧٤، بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية، ص ص ٧٥-٨٨.

(١٠) عبد القادر يوسف، «إعداد المعلم العربى فى ضوء تقرير (أدغار فور)»، **مجلة التربية الجديدة**، السنة الأولى، العدد الأول، كانون الأول (ديسمبر)، ١٩٧٢، بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية.

(١١) محمد أحمد الغنام، «دور كليات التربية فى تطوير التعليم قبل الجامعى بالبلدان العربية»، **مجلة التربية الجديدة**، السنة الخامسة، العدد ١٤، نيسان (أبريل)، ١٩٧٨، بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية، ص ص ٣-١٥.

(١٢) **المرجع نفسه.**